جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

فعالية المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة في القانون الدولي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق التخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذ :

- بعلي فيصل - أ.د دوبي بونوة جمال

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....كعيبش بومدين .....رئيسا

الأستاذ..... دوبي بونوة جمال..... مشرفا مقررا

الأستاذ..... بن عودة نبيل .....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم:06./06./ 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: ..... الصفة: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل بكلية: ..... قسم: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من قال فيهما الغفور الرحيم تبارك و تعالى :

﴿ **وَ قَضى رَبُّكَ أَلّا تَعبُدوا إِلّا إِيّاهُ وَ بِالوالِدَينِ إِحسانًا** ﴾ الآية

بدءاً بـ ..

الشمعة التي تحترق لتنير عالمي، معلمي و سندي " أبي " ... بارك الله عمره في عبادته

إلى منبع الحنان و ملجأ الأمان في أرض الرحمن ، سبب طموحي و بذرة حلمي " أمي " ... رحمها الله و غفر لها و أسكنها فسيح جنانه

عائلتي الكبيرة كل باسمه ... بارك الله جمعهم في عبادته

أم صديقي ...

أصدق الأصدقاء ...

إلى كل من سقط من قلمي سهوا ...

أهدي هذا العمل ...

شكر وتقدير

أحمد الله عزوجل أولا على نعمته بإتمام هذا البحث و توفيقه لي طوال مشواري التعليمي

أما بعد فاعترافا بالفضل و الجميل و تصديقا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** ﴾

فإني أتوجه بخالص الشكر و عمق التقدير و الإمتنان إلى الدكتور " دوبي بونوة جمال " الذي أشرف على هذا العمل و قام بالتصويب في جميع مراحل إنجازه ، و لم يبخل علي بما علمه الله فنصح و أرشد مضيئا لي سبل البحث فجزاه الله عني و عن من استفاد من عملي هذا خيرا

كما أتوجه بعظيم الشكر و العرفان إلى كافة الأساتذة الكرام بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة مستغانم و أخص بهذا كل من علمني حرفا و كذا أعضاء لجنة المناقشة و موظفي المكتبة بالكلية و على رأسهم الأخ جمال .

دون أن أنسى أستاذتي في الثانوية بن ناجي مريم ، و الزميلة روميسة حيدرة .

فأثابكم الله عني حسنا

مقدمة

تعتبر البيئة تراث مشترك للإنسانية تستحق كل الاهتمام والدراسة قصد حمايتها والمحافظة على مواردها مما تتعرض له من تلوث بسبب الثورة الصناعية وما تخلفه من ملوثات، إضافة إلى تهافت الدول المتقدمة والنامية على تحقيق أكبر وأسرع معدل لنموها الاقتصادي والاجتماعي ولو على حساب حفظ التوازن البيئي.

ولذا لم يكن هناك اهتمام بالبيئة في السابق إلا بعد ظهور الاختلالات بين عناصرها الطبيعة والاصطناعية بسبب تدخل الانسان في استغلال الموارد الطبيعية دون الأخذ في الحسبان بالأثار الضارة لتصرفاته على البيئة.

وأمام هذا الوضع ظهرت الحاجة الملحة للتدخل وإجراء الدراسات المعمقة لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها، والبحث عن أسباب التلوث والاجراءات الواجب اتخاذها للحد منه أو إيقافه والعمل على التوفيق بين البيئة ومتطلبات التنمية، وذلك بسبب ارتباطها الوثيق بحياة الانسان والحيوان والنبات.

ولكون مشكلة التلوث البيئي مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود السياسية، وأن التصدي لها يتجاوز إمكانيات الدول منفردة لمواجهة الخطر، أدرجت حماية البيئة والمحافظة عليها على جدول أعمال المنظمات الدولية الحكومية سواء العالمية أو الاقليمية، الأمر الذي نتج عنه اعتماد مجموعة من الاتفاقيات الدولية الهامة التي تتطور باستمرار، تشكل في مجملها قواعد القانون الدولي للبيئة التي تتضمن مكافحة التلوث والحد من الاعتداء على البيئة.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول والمنظمات الحكومية لحماية البيئة، الا أن الأضرار والمشاكل البيئية تحتاج معالجتها إلى تعاون وتظافر كيانات دولية أخرى إلى جانب الدول والمنظمات الحكومية، فبرزت للوجود المنظمات الدولية غير حكومية كطرف شريك وفاعل في العلاقات الدولية، عندما أدركت هذه المنظمات بأنها تستطيع أن تنتزع اعتراف سائر أشخاص المجتمع الدولي من خلال الحرص على القيام بأدوار مهمة كانت في السابق من اختصاص الدول، وبذلك تحولت إلى طرف دولي فاعل ومتميز خصوصاً عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة.

أسباب إختيار الموضوع :

الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، هناك أسباب موضوعية و أخرى ذاتية

الأسباب الموضوعية :

. محاولة منا بالمساهمة و لو بجزء بسيط جدا في اثراء المكتبة القانونية بموضع له أهمية كبيرة على المستوى الدولي و العالمي و هو الدور الفعال للمنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة

ان موضوع حماية البيئة من اخطار التلوث يعتبر من مواضيع الساعة الراهنة ، يستحق دراسته و البحث في آليات حماية البيئة

. حب التعرف والاستطلاع على أهم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و المحافظة عليه .

ب الأسباب الذاتية :

حب الطبيعة والبيئة التي نعيش فيها وخوفا من الاخطار البيئية التي يعلمها الخاص والعام كل ذلك جعلنا نريد التعرف على وسائل حماية هذه البيئة .

. محاولة اثراء معلوماتنا عن المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في البيئة .

إشكالية الموضوع :

بسبب الاخطار و المشكلات التي تعاني منها البيئة أوجب ذلك ضرورة تعاون الجميع من اجل حماية البيئة و المحافظة عليها في الحاضر و مستقبلا للأجيال القادمة، حيث ساهمت المنظمات غير الحكومية البيئية بمجهودات كبيرة في الحفاظ على البيئة .

و حتى يتسنى لنا معرفة المزيد عن المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة فإننا نطرح الإشكالية التالية :

مدى فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة و كيفية المحافظة عليها ؟

- **أهداف الدراسة :**

تتمثل هذه الدراسة في محاولة الالمام بجميع مجهودات المنظمات الدولية غير الحكومية بالتحديد و بشكل خاص و ذلك في اطار حماية البيئة و المحافظة عليها ذلك ان الازمات البيئية لم تنتج عن التكنولوجيا فحسب بل لسلوكيات الانسان السلبية إزاء البيئة ، ذلك السلوك الذي ينبغي أن يؤسس على ركيزة أخلاقية يكون الغرض منها تحمل كل انسان بالمجتمع مسؤولية أخلاقية نحو استثمار مصادر البيئة .

هـ منهجية البحث :

من خلال دراستنا لهذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي و كذلك المنهج التاريخي استعملنا المنهج التحليلي ، بحيث تناولنا جميع الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في البيئة و استراتيجيات عملها المستعملة لتحقيق أهدافها المتمثلة في حماية البيئة والمحافظة عليها ، كما اعتمدنا المنهج الوصفي حيث قمنا بوصف الوقائع و سرد كل المعلومات من تعاريف منقولة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ، وقمنا بوصف لظاهرة البيئة ومشكلاتها و مدى تأثيرها على حياة الإنسان .

اعتمدنا المنهج التاريخي و ذلك بقصد الدراسة التاريخية لوضعية المنظمات غير الحكومية قبل و بعد الحربين العالميتين .

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الأول الاطار العام للمنظمات غير الحكومية و حماية البيئة في القانون الدولي وذلك من خلال مبحثين البحث الأول الاطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الاطار المفاهيمي لحماية البيئة و القانون الدولي للبيئة وخصصنا الفصل الثاني إلى اشكالية حماية البيئة في القانون الدولي ، فتناولنا في المبحث الأول مساعي المنظمات غير الحكومية في المفاعل الدولية

، أما المبحث الثاني الدور الميداني للمنظمات غير الحكومية وتتويجا لما تمت دراسته في الفصلين، زودنا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب سرد مجموعة من المقترحات لعلها تنتج أثرها، وتجد الأذان الصاغية والعقول المنفذة

الفصل الأول
الإطار العام للمنظمات غير الحكومية
و حماية البيئة في القانون الدولي

تمهيد

وتعتبر المنظمات غير الحكومية أحد فواعل المجتمع الدولي المعاصر التي برزت لمواجهة بعض المشاكل البيئية، وذلك من خلال أهدافها المتمثلة في إبعاد كل الملوثات التي من شأنها الإخلال بالتوازن البيئي، والتي كان لها دوراً فعالاً في إرساء قواعد القانون الدولي البيئي

قد أصبح موضوع حماية البيئة موضوع الساعة فكثرت الدراسات وانعقدت من أجله العديد من المؤتمرات الدولية التي صدر عنها جملة من التوصيات والإعلانات، كما أبرمت مجموعة من الاتفاقيات للحفاظ عليها من المخاطر التي تهددها، وتمخض عن هذه الاتفاقيات مجموعة من القواعد القانونية التي تهتم بحماية البيئة والتي شكلت في مجملها قانون جديد انفصل عن القانون الدولي العام وهو القانون الدولي للبيئة، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية في حين نخصص المبحث الثاني **الإطار المفاهيمي لحماية البيئة و القانون الدولي للبيئة**

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية

تعتبر المنظمات غير الحكومية نتاج للمجتمع الدولي المعاصر، حيث تطورت بتطوره، وقد انصب اهتمامها على حقوق الإنسان فأصبحت المحرك الأساسي والساعي لهذه الحقوق من أجل احترامها والحيلولة دون انتهاكها ومن بين هذه الحقوق حق الانسان في بيئة نظيفة.

ولذا فقد انصب اهتمام الدارسين للمنظمات غير الحكومية على مدى أهمية الفائدة التي يجنيها المجتمع الدولي لو استعان بمجهوداتها لامتلاكها لمقومات النجاح باعتبارها طرفاً دولياً فاعلاً، من خلال إمكانية تشخيصها لكل المعوقات واقتراح الحلول للتغلب عليها. مما تقدم تبرز أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، ولذا يجب التعرف عليها وتحديد طبيعتها القانونية والأسس والمبادئ التي تقوم عليها، وذلك في مطلبين؛ المطلب الأول نتعرض فيه لمفهوم المنظمات غير الحكومية، وفي المطلب الثاني نتناول أسس ومبادئ هذه المنظمات.

المطلب الأول : مفهوم المنظمات غير الحكومية

قد أجمع الباحثون على صعوبة تعريف المنظمات غير الحكومية لوجود صيغة النفي في تسميتها "غير الحكومية"، الأمر الذي يجعلها أكثر توسعاً وتشمل العديد من المنظمات المختلفة[1]، انطلاقا من الحركات الاجتماعية إلى مجموعات الضغط والنوادي الرياضية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" ليس الوحيد الذي يُطلق على هذه الكيانات، بل تستخدم مصطلحات أخرى للتعبير عليها مثل مصطلح "المنظمات غير الربحية" المستعمل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ومصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استخدامه في الدول العربية ومصطلح "المنظمات التطوعية" المستخدم من قبل المنظمات الدولية الحكومية، وقد استخدمت هذه المصطلحات انطلاقاً

[1]– عبد الله ذنون الصواف دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 24

التركيز على بعد معين على أنّها لا تسعى لتحقيق الربح وأنّها قوة ثالثة خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص[1].

إلا أن تلك الصعوبات والتحديات لم تمنع الدارسين والباحثين من محاولة وضع تعريف للمنظمات الدولية غير الحكومية الفرع الأول، ومن ثم خصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول تعريف المنظمات غير الحكومية

إن وضع تعريف لهذ الكيان يعتبر من التحديات التي تواجه الفقهاء والقانونيين، وهذا راجع لتعدد مكوناتها وأنشطتها على المستويين الإقليمي والدولي.

ولكن بالرغم من ذلك فقد تصدى بعض الفقهاء والهيئات الرسمية المهتمة لوضع تعريف لها ومن ثمة تحديد أهم الخصائص المميزة لها.

تعريف المنظمات غير الحكومية

يتعين علينا عرض نماذج لأهم التعاريف المقدمة للمنظمات غير الحكومية بحيث ندرج محاولات تعريفها في اتجاهين الأول فقهي والثاني رسمي

1- التعريفات الفقهية

ونشير فيما يلي إلى أبرز التعاريف: عرّف الدكتور أحمد أبو الوفاء "المنظمة غيّر الحكومية" بأنها "منظمة لا يتم إنشاءها باتفاق بين الحكومات وإنّما ، تنشأ باتفاق بين أشخاص وهيئات غير حكومية، كما أنها تضم أساسا ممثلين وأعضاء غير حكوميين[2]". ويعرفها الدكتور عمر سعد الله بأنّها كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة، أو المجتمع الدولي[3].

---

[1]- وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 13.

[2]- أحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985/1986، ص 22

[3]- عمر سعد الله المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 18

ويعرفها الدكتور تونسي بن عامر ب "المنظمات غير الحكومية تتميز بأنها جمعيات خاصة لا يتم تكوينها باتفاق من الحكومات وإنّما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية [1].

ما يلاحظ على التعاريف الفقهيّة أنّ معظمها تتناول بعض المجالات التي تتصل بالمنظمات غير الحكومية وتُغفل جوانب أخرى، فقد تركز على طبيعة التكوين وتغفل الإشارة إلى طبيعة النشاط أو العكس.

2 – تعريفات الهيئات الرسمية

جاء تعريف الأمم المتحدة لهذه المنظمات من خلال تحديد عملها وفق قواسم مشتركة التكافل والتضامن والعدالة الاجتماعية وبالتالي فهذه المنظمات وفق هذا التحديد هي: "منظمات يتركز نشاطها في خدمة المجتمع، لها رؤية إنمائية محددة، تهتم بتحسين أوضاع الفئات المهمشة التي يصيبها الضرر من التوجهات والسياسات الإنمائية، ويتحدد عملها في تحقيق المشروعات المختلفة، كالطوارئ والإغاثة وإعادة التأهيل ونشر ثقافة التنمية والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2].

وعرّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في قراره رقم: 288 في سنة 1950 المنظمات غير الحكومية كما يلي: "كل منظمة دولية لا تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية"[3].

وأضيفت فقرة للتعريف بعد تعديل عام 1968 جاء فيها " بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل السلطات الحكومية، شرط أن لا يؤدي ذلك للإساءة إلى حرية التعبير عن أراء هذه المنظمات [4].

[1]– تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003، ص 169.

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 19.

[3]– قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 288ب، الدورة العاشرة، 1950.

[4]– قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 1296/ 34، في 23 مايو 1968

أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها بحسب اختلاف التشريعات الوطنية لكل دولة.

من خلال التعريفات السابقة يبدو جليا أنّه لا يمكن إعطاء تعريف جامع مانع للمنظمات غيّر الحكومية، فكل التعريفات تبدي وجهة نظر أصحابها نحو هذا الكيان. ومن وجهة نظري يجب أن يكون التعريف ملما بكل ما يميز هذا التنظيم من خصائص وسمات فيمكن تعريفها على أنها كيانات غيّر تابعة للحكومات لها إرادة مستقلة تنشأ طوعية باتفاق بين أشخاص طبيعيّة أو معنوية خاصة من عدة دول لا تسعى لتحقيق الربح من وراء أنشطتها الممارسة في ميادين مختلفة على المستويين الدولي والإقليمي". وحتى نتمكن من التعريف أكثر بالمنظمات الدولية غير الحكومية، لابد من التطرق إلى خصائصها وما يميزها عن غيرها من الكيانات المشابهة لها، وهو ما سنوضحه من خلال الفقرات الموالية.

الفرع الثاني : خصائص المنظمات غير الحكومية

من التعريفات السابقة يمكن تحديد وحصر أهم خصائص وسمات المنظمات غير الحكومية والمتمثلة فيما يلي[1]:

1- المبادرة الفردية

تقوم المنظمات غير الحكومية على مبادرات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخواص، المتطوعين والمؤمنين بأهدافها.

2- غير الحكومية

إنَّ هذه المنظمات ليست لها علاقة تنظيميّة هيكلية بالحكومات ولا تتلقى أوامر منها.

3- التطوعية

[1]- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص ص 23 30

فهي لا تسعى لتحقيق الربح ولا لتعزيز قدراتها المالية، وكل ما تحقيقه من أرباح وراء نشاطها تستخدمها في تحقيق أهدافها [1].

4- الديمومة

تقوم بعملها لمدة غير محددة وقادرة على ممارسة نشاطها في أي وقت عن طريق هيكل إداري يعمل بنظام الدوام.

5- الطابع الدولي

من المعايير الهامة في تكوين المنظمات غير الحكومية هو انتماء أعضائها المكوّنين لها لأكثر من دولة ، وامتداد عملها وأهدافها لعدة دول.

6- التمويل الذاتي

تعتمد المنظمات غير الحكومية في تمويلها على اشتراكات الأعضاء المنخرطين فيها أو التبرعات التي تحصل عليها سواء من الأفراد أو من الهيئات الرسمية أو غير الرسمية أو دعم الحكومات في شكل مساعدات مالية.

7- التخصص

في أغلب الأحيان تفضل المنظمات غير الحكومية تركيز العمل في مجالات دولية معينة مثل العمل الإنساني في الحرب.

8- الإرادة الذاتية

للمنظمة غير الحكومية إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة أعضائها، فهي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية مكونيها في كل الأنشطة التي تمارسها. من خلال ما سبق يبدو جليًا أن المنظمات الدولية غير الحكومية جلبت انتباه الفقهاء

[1]- شنوف بدر، محاضرات في مقياس المنظمات غير الحكومية والبيئة، جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014 ، ص 06

والقانونيين، فكل منهم اجتهد في وضع تعريف يظهر فيه وجهة نظره، ومن خلال تلك التعاريف استطعنا أن نجمع أهم الخصائص التي تميز المنظمات غير الحكومية وتنفرد بها عن غيرها، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ المنظمات غير الحكومية لا تختلف عن بعضها البعض أو أنها ذات طبيعة واحدة وهو ما يمكن دراسته من خلال تحديد معايير تصنيف تلك المنظمات وطبيعتها القانونية.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية و الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية

فالتصور القانوني للمنظمات غير الحكومية ينطلق من ارتباطها ووجودها و تطورها بوجود وتطور المجتمع الدولي ، فهي اصبحت شريك فعال للدول في تكميل وظيفتها من خلال تنفيذ سياساتها وبرامجها التي لا تستطيع السلطة القيام بها بمفردها،وهي ايضا تساعد في تطوير قواعد القانون الدولي وتقوم بتنبيه الحكومات والضغط عليها، لذلك سنتطرق الى الفرع الاول: نشأة و تطور المنظمات غير الحكومية تاريخيا أما الفرع الثاني:أسس و مبادئ المنظمات غير الحكومية

الفرع الاول: نشأة و تطور المنظمات غير الحكومية تاريخيا

المنظمات غير الحكومية مرت بتاريخ تطور طويل حيث مرت بمراحل عديدة ومازالت ليومنا هذا تشهد تطورا سريعا يتبعه تطور القانون الدولي بصفة عامة وحتى نوضح هذا اكثر يمكننا قول ان المنظمات غير الحكومية مرت بثلاث مراحل تميزت كل مرحلة عن الأخرى.

أولا: مرحلة العصور القديمة

كان ذلك اول مرة لما دعا الفيلسوف اليوناني (ارسطو طاليس)الى تكوين "مجموعة سياسية تخضع للقوانين "لان وقتها لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني،ومن افكاره السائدة تكوين مجتمع سياسي تعم فيه فكرة حرية التعبير عن الرأي، بحيث يقوم بتشريع القوانين التي تحمي العدالة والمساواة، وأول من اشار الى مصطلح المنظمات غير الحكومية هو "جون لوك" في القرن السابع عشر ، بحيث استبدل الصيغة الملكية بصيغة اكثر ديمقراطية إلا وهي مجتمع

سياسي ذو قوانين وشريعة، وفي القرنين 17 و 18 تم استخدام هذا المصطلح في اوروبا بعد انقسام المجتمع الى طبقات الأمر الذي دعا الى اتخاذ اليات فعالة لإدارة هذا الصراع.

ثانيا: مرحلة مابين 1863 وبداية الحرب العالمية الثانية

في هذه المرحلة نشط العديد من المفكرين من بينهم الفيلسوف هيجل "والمفكر الألماني "هابرماس والمفكر الاشتراكي "غرامشي"، ونادا هذين الاخيرين الى تطوير مفهوم المجتمع المدني، وذلك من خلال زج المثقفين في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وأدى نشاطهما الى الاعتراف بالمنظمات والجمعيات خاصة في المجال الانساني ومجال البيئة. وكانت اتفاقية "واستفاليا" بداية لفكرة اقتران المنظمات غير الحكومية بالوظيفة الحديثة للدولة التي كانت بدايتها كهيئة سياسية رئيسية لتحقيق التقدم.

ثالثا: المرحلة المعاصرة

وبدأت هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وامتدت الى اليوم الحالي حيث قام ميثاق منظمة الامم المتحدة في هذه المرحلة بتكريس الوضعية القانونية للمنظمات غير الحكومية التي اصبحت تقوم بتنفيذ المشاريع الانسانية التي عجزت المنظمات الدولية عن تحقيقها، فتميزت هذه المرحلة باستقلالية المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الحكومية وعدم تلقيها الأوامر منها، وتميزت ايضا في تمويلها على اشتراكات الاعضاء والتبرعات التي تحصل عليها من الافراد والهيات الرسمية وغير الرسمية.

وأكثر ما ميز هذه المرحلة هو استخدام هذا المصطلح في النصوص القانونية مثل المادة 71 من ميثاق الامم المتحدة التي كانت تتناول مصطلح المجتمع المدني، وتميزت بتطور مفهومها وهذا ما ادى الى الاعتراف بها وإنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي يكون هدفها غير ربحي، ففي هذه المرحلة اصبحت هذه المنظمة هي الوسيلة البديلة عن المنظمات الحكومية التي لا تستطيع تلبية حاجات المواطن، كما اصبحت البديل عن دور الحكومات في رفع مستوى الوعي الثقافي عن طريق عقدها للندوات وإصدار المجلات

الفرع الثاني:أسس و مبادئ المنظمات غير الحكومية

في وقت ما كانت الدولة هي الشخص الوحيد الذي يكون المجتمع الدولي، لكن بعد ذلك ظهرت عدة كيانات اخرى زاحمت الدولة في هذه الوظيفة الى غاية ان انتزعت هذه الكيانات بها من طرف كل المستويات الدولية او الاقليمية، وحتى على المستوى الوطني نظرا للأدوار المهمة التي قامت بها هذه المنظمات لذلك كان من الضروري توضيح المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية[1].

وقد يكون من المهم الاشارة الى ان حقيقة الاسس القانونية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في اطار هذا البحث، يسمح بتحليل ماهية الاسس والمبادئ القانونية التي يستند عليها القانون الخاص للمنظمات غير الحكومية ، لذلك سنقوم بإبراز الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية في الفرع الاول ومبادئها في الفرع الثاني.

أولا: الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية

لقد تطور مفهوم المنظمات غير الحكومية بصفة عامة والبيئة بصفة خاصة نتيجة استخدام هذا المفهوم على المستوى الدولي والوطني لهذا تطرقت النصوص الدولية والوطنية الى المنظمات غير الحكومية في مختلف نصوصها وقراراتها و ايضا في توصياتها.

1- الأسس العالمية للمنظمات غير الحكومية

ميثاق الامم المتحدة: هذا الميثاق الذي اعتمد في سان فرانسيسكو عام 1945 الذي وضع اللبنة الأولى للمنظمات غير الحكومية من خلال المادة 71 من الميثاق التي تعطي الانطباع بأن مصطلح المنظمات غير الحكومية بأنها احدى المنظمات في القانون الدولي وتنشط عبر

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 30.

الدول ولها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في موضع القانون الدولي المتصلة باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[1].

لقد اعترفت المادة 71 من الميثاق بالتزامات عديدة تجاه المنظمات غير الحكومية معتبرة اياها جزء من المجتمع المدني، وقد نصت هذه المادة على ان اللمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه"، بعد فهمنا لهذه المادة يمكننا القول ان المادة 71 اسست اعتراف للمنظمات غير الحكومية وقامت بتدعيم مركزها الدولي وقد ساهمت هذه المادة ايضا في ادراج المنظمات غير الحكومية ضمن المجتمع المدني المعاصر، من خلال توجيهاتها واقتراحاتها لأفكار وبرامج تخدم الصالح العام.

الاعلان العالمي لحقوق الانسان تستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها من المادة 20 الفقرة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 التي حمت حق الأفراد من خلال نصها : الكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات، الجمعيات السلمية"، وهذا ما أقرته في المادة 19 من الاعلان بقولها : الكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الاراء[2].

وحق المشاركة ذكر حتى في المادة 21 من الاعلان التي نصت في فقرتها الأولى على ان الكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده اما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية"، ولقد نص الاعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الانسان انه لكل شخص على المستوى الدولي او المحلي او الفردي او الجماعي الحق في:

- ✓ التجمع بشكل سلمي

[1]– المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلية في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيأت دولية، كما انه قد يجريها اذا راى ذلك ملائما مع هيآت اهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي السان"

[2]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 63.

- ✓ الاتصال بالمنظمات الحكومية او غير الحكومية
- ✓ تكوين والمشاركة في تكوين منظمات غير حكومية أو مؤسسات او مجموعات .
- ✓ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية : لقد تضمن هذا العهد لعام 1966 في مادتيه 21 و 22 اللتان تؤكدان على حق الاجتماع السلمي وحرية التجمع المادة 21 يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به..."،المادة 22 لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين[1].

2- الأسس الإقليمية للمنظمات غير الحكومية

- الميثاق الأوروبي لحقوق الانسان تم التوقيع عليه عام 1950، وكان أول وثيقة في مجال حقوق الانسان مخصصة لمنطقة اقليمية محددة ويركز الميثاق على الحقوق المدنية والسياسية ، وقد قاد الى تأسيس اول الية اقليمية لفرض حقوق الانسان ، ألا و المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، وتستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها من المادة 11 التي نصت على الكل انسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه".كما منحت المادة 10 الحق لكل انسان في حرية التعبير واعتناق الاراء، ولقد فرض الميثاق الأوروبي على دوله الاعضاء الالتزام باحترام هذه الحقوق وهذا ما دعم حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية على الصعيد الأوروبي.

- الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب اعطى الميثاق الأفريقي الذي تمت اجازته من قبل مجلس الرؤساء الافارقة بدورته العادية نيروبي كينيا في يونيو 1981 دعما لتأسيس المنظمات غير الحكومية على الصعيد الافريقي ذلك لأنه أقر حرية انشاء جمعيات طوعية من خلال المادة 10 التي نصت على :"يحق لكل انسان ان يكون وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة ان يلتزم بالأحكام التي حددها القانون"[2].

[1]- شعشوع قويدر ، المرجع السابق، ص 49.

[2]- شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 53 .

ودعمت المادة 11 تأسيس المنظمات غير الحكومية من خلال منحها الحق لكل انسان في ان يجتمع وبحرية مع آخرين ولا يحد هذا الحق سوى شرط واحد إلا وهو القيود الضرورية التي يتم تحديدها من خلال القوانين واللوائح الخاصة التي تتعلق بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الاخرين او حقوق الاشخاص وحرياتهم.

– الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان تؤكد الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام 1969 على حماية واسعة لحرية التجمع وتكوين المنظمات الطوعية وذلك في المادة 16 التي نصت على الكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات اديولوجية أو دينية او سياسية او عمالية او اجتماعية او ثقافية او رياضية أو سواها[1].

3- الأسس الوطنية للمنظمات غير الحكومية

الدستور: تدعم النصوص الدستورية شرعية تأسيس المنظمات غير الحكومية ، واغلب الدساتير العالمية تدعو الى حرية التجمع وتكوين هذه المنظمات في صيغ مختلفة

وتماشيا مع النصوص الدستورية فقد اعترفت النصوص القانونية الجزائرية كذلك بالحق في انشاء الجمعيات للدفاع عن البيئة ومن ذلك قانون ،83/03 ، الذي اجاز انشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة، نص الدستور الجزائري عام 1996 في المادة 41 على:" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للموطن".

– **قوانين الجمعيات:** تصدر الدول القوانين الخاصة بالجمعيات الطوعية التي تعتمدها الحكومات بناءا على احكام الدستور، ويشكل هذا القانون مصدر اخر لدعم تأسيس المنظمات غير الحكومية لأنها قد تستخدم لتوجيه انشطة هذه المنظمات[2].

تضمن القانون رقم 31.90 المؤرخ في 04 ديسمبر عام 1990 المتعلق بالجمعيات في الجزائر احكام عامة وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها وطريقة عملها ،وتناول ايضا احكام خاصة تتعلق بالجمعيات الاجنبية وأحكام ختامية.

[1]– وافي حاجة، المرجع السابق، ص 7.

[2]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 72.

– القوانين العامة حيث تتأسس المنظمات غير الحكومية على قوانين عامة وأوامر ادارية ،ويخضع لدى بعض الدول للقانون المدني الذي يقرر مبدأ (العقد شريعة المتعاقدين).

– القوانين الخاصة ونقصد بها الاطار القانوني للمنظمة او اللائحة التي تنشأ بموجبها المنظمة غير الحكومية وتشتمل هذه القوانين عادة على: (تسمية هذه المنظمة،ومقرها، هدفها ، طريقة تنظيمها ، مجال اختصاصها الاقليمي ،وأيضا تشتمل على حقوق اعضائها وواجباتهم وشروط انتسابهم لهذه المنظمة وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم والشروط المحتملة بحق تصويت الاعضاء وقواعد التعيين للمندوبين.

ثانيا : مبادئ المنظمات غير الحكومية

سنوضح في هذا الفرع المبادئ التقليدية والمبادئ الحديثة للمنظمات غير الحكومية

أ- المبادئ التقليدية

تلجا المنظمات غير الحكومية في عملها الى جملة من المبادئ والتدابير التي تنبثق عن القانون الدستوري و الاداري.

1) مبدأ ادارة المنظمة غير الحكومية: وتتكون هذه الادارة من الهيات المنصوص عليها في انظمتها الخاصة، ولا يحق لأي جهة اخرى التدخل في عملية تنظيم وتسيير اجتماعاتها.
2) مبدأ لفت الانتباه لصانعي القرار : وذلك من خلال لفت المنظمات غير الحكومية انتباه المشرعين في الدولة والسياسيين ولفت انتباه الرأي العام الى اسسها ومبادئها
3) مبدأ تكوين شبكات للمنظمات غير الحكومية: وهذا من خلال الاقرار بحرية تكوينها لهذه الشبكات وحرية الانضمام الى الاتحادات النوعية والإقليمية .
4) مبدأ اكساب المنظمة الشخصية الاعتبارية القانونية : حيث يقر هذا المبدأ بتمتع المنظمات غير الحكومية بالشخصية المعنوية المستقلة عن الاعضاء وكل ما يتصل بها من حقوق كالذمة المالية والأهلية وغيرها.
5) مبدأ حرية تأسيس المنظمة :ويقضي هذا المبدأ بحرية اي مواطن في تأسيس المنظمات دون اللجوء الى ترخيص او اخذ اذن مسبق

6) مبدأ تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة : وهذا من خلال تنمية مواردها المالية من رسوم وتبرعات اعضائها وقبولها للهبات المقدمة لها مع ضرورة الاعلان عن مصادر هذا التمويل.

7) مبدأ شمولها بالإعفاء : ويقصد بهذا اعفائها من الضرائب والرسومات الجمركية.

8) مبدأ حرية عمل المنظمة : لا ينفي هذا الرقابة على تصريف شؤونها المالية من قبل ديوان الرقابة المالية ومفوضية النزاهة[1].

ب- المبادئ الحديثة

يمكن التصريح بان المبادئ الاساسية الحديثة التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية هي التي انبثقت عن القانون الدولي لحقوق الانسان ، لأنها مبادئ ومعايير تدعم نشاطها واستقلالها في مجالات حقوق الانسان او البيئة او الصحة او المرأة او الطفل،وهي تشمل ما يلي:

1) مبدأ حرية التجمع وحرية التعبير : اي الحرية في تشكيل المنظمات وحرية الانضمام اليها، وحرية التعبير تشجع التعددية والتسامح.

2) مبدأ احترام الكرامة الانسانية : وذلك من خلال عمل المنظمات غير الحكومية على احترام كرامة الناس، وهذا ما يدعو الى احترام التنوع وتعزيز المساواة بين الناس بدون تفرقة.

3) مبدأ القيام بمنع المعانات الانسانية والتخفيف منها : حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على مساعدة الناس وتوفير الحماية لهم .

4) مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات : بحيث لم يعد دور الفرد يقتصر على تنفيذ الأوامر بل يتعداها الى المشاركة الفعالة والايجابية في عملية اتخاذ القرارات.

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 79.

5) مبدأ تعميم العملية الديمقراطية : لقد وفرت المنظمات غير الحكومية فرص الاضطلاع بمهام المسؤولية والقيادة بحيث يمكن لجميع فئات المجتمع أن تبرز من خلالها بصورة فعالة.

ثالثا : الطبيعة القانونية للمنظمات غير الحكومية

الطبيعة القانونية تكمن في الشخصية القانونية،هذا ما عرف في معظم النظم القانونية، وهي تتمثل في القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ،فضلا عن امكانية تولي التصرفات القانونية ورفع الدعاوى امام القضاء، فيرى البعض ان المقصود بالشخصية القانونية لا يقف عند الاعتراف بالذمة المالية فحسب، وإنما ينبغي التمتع ببعض حقوق السلطة التي هي نوع من السيادة، ونتج عن ذلك اتجاهين هما:

1- الآراء المنكرة لشخصية المنظمات غير الحكومية

بقي القانون الدولي التقليدي حتى منتصف القرن العشرين لا يرى الشخصية الدولية في غير الدول ذات السيادة، والسيادة هذه الصفة الاساسية في الدولة كشخصية،وهي كما رسمتها النظرية التقليدية سلطة غير قابلة للإزالة أو التصرف او التقادم ، وهي دائما مطلقة في الداخل والخارج[1].

أما بالنسبة للشخصية الدولية فلا تعتبر المنظمات غير الحكومية شخصا من اشخاص القانون الدولي ، فهي لا تتمتع بالشخصية الدولية، وإنما يقتصر الاعتراف بالشخصية على الدول والمنظمات الحكومية فقط، لذلك فالمنظمات غير الحكومية وأعضاؤها لا يتمتعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، والعقود المبرمة بينها وبين الدول هي عقود داخلية وليست عهود دولية.

[1]- شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 37.

2- الاعتراف بالشخصية للمنظمات غير الحكومية

وضحت الدراسات القانونية ان المنظمات غير الحكومية ، لا تركز على اكتسابها الشخصية الاعتبارية القانونية المستقلة والأهلية بمجرد تأسيسها،وبالتالي فهي مستقلة عن اعضائها مع كل ما يتصل من حقوق مثل : المثول أمام القضاء، وبهذه الشخصية تستطيع المنظمة القيام بدور بالغ الاهمية في تحويل حرية التجمع التي يحميها القانون الدولي، وتكمن هذه الاهمية في نقل المنظمة من مجرد مؤسسة الى كيان قانوني وظيفي[1].

ويجسد الاعتراف بهذه الشخصية مختلف القوانين الداخلية، فضلا عن القانون الدولي،نذكر مثلا المادة 25 من الميثاق الأوروبي لحقوق الانسان لعام 1950،التي تنصص على ان المنظمة غير الحكومية يحق لها ان تقدم عريضة تزعم فيها انها ضحية انتهاك لهذا الميثاق ،وقد دون الميثاق حرية التجمع في المادة 11 وحرية التعبير في المادة 1.10

ونخلص من هذا ان اكساب المنظمات غير الحكومية الشخصية الاعتبارية القانونية ضروري وذلك من اجل قيام المنظمة بتنفيذ اهدافها المشروعة ، وأي إنكار لهذه الشخصية عن طريق عدم السماح لها بالنشاط يعد تدخلا في حرية التجمع.

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لحماية البيئة و القانون الدولي للبيئة

تطور القانون الدولي تطورا مستمرا، إذ يسعى إلى مواكبة التحولات والمشكلات التي يتعرض إليها المجتمع الدولي، ولما تعرضت البيئة للعديد من التهديدات والمخاطر التي أثرت سلبا على مكوناتها كان لابد من تعاون وتظافر الجهود في سبيل وضع حد لهذا التدهور، ويعد القانون الدولي للبيئة مظهرا من مظاهر تطور القانون الدولي المعاصر حيث يشكل مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى مواجهة الأخطار البيئية.

ويعتبر القانون الدولي للبيئة فرعا من فروع القانون الدولي العام، حيث أنه يرى المصلحة العامة للمجتمع الدولي هي حماية البيئة، وهي من أسمى أهداف القانون الدولي أن العام و أن هذا الفرع القانوني الحديث له خصائص تميزه عن باقي فروع القانون الدولي وتكرس استقلاليته وقيامه بذاته، ومن خلال هذا المبحث الذي سيتم التطرق من خلاله إلى ، ومن المطلب الأول مفهوم البيئة خلال المطلب الثاني مفهوم القانون الدولي للبيئة نتطرق الى خصائص و أهداف القانون الدولي للبيئة

المطلب الأول : مفهوم البيئة

أصبحت البيئة مؤخرا موضوع اهتمام متزايد من قبل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء مع تباين درجة الاهتمام وفقا للخصوصية التاريخية والثقافية والاقتصادية لكل مجتمع، كما أن الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستوى الوطني والدولي من خلال اعتبارها سياسة وأولوية وطنية حيث تناولنا في الفرع الأول[1].تعريف وعناصر البيئة وأما في الفرع الثاني مشكلة البيئة

[1]– أشرف توفيق شمس الدين الحماية الجنائية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة 2012، ص5.

الفرع الأول : تعريف وعناصر البيئة

نتطرق في هذا الفرع لبعض المفاهيم التي تحدد مفهوم البيئة من حيث الناحية القانونية، مع تحديد مفهوم النظام القانوني للبيئة. وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين أعالج في الفرع الأول تحديد مفهوم البيئة وأخصص الفرع الثاني للمشكلات البيئية[1].

اولا: تعريف البيئة

سيتم تعريف البيئة من مختلف الزوايا التالية:

أ- البيئة في الفقه الغربي

إن كلمة (Ecology) أول من صاغها هو العالم هنري ثرو H. Othoreaux عام 1958، لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها ،وأبعادها، ثم جاء العالم الألماني أرنست هيجل nest. Heeche ووضع كلمة (Ecologie) عام 1966 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما oikos معناها مسكن وكلمة Logos معناه علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه. ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ الحرارة الرطوبة الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء [2].

ب- تعريف البيئة في اللغة العربية

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الفعل "بوأ" ومنه "تبوأ" أي حل أو نزل وقام والاسم من "بيئة" أي "منزل". وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب بكلمة "تبوأ" معنيان: [3].

---

[1]- محمد رايح البيئة المنسية مشاكل البيئة في الجزائر غداة الألفية الثالثة، مطبعة ،مرنيور، الجزائر، لسنة 1999، ص 199.

[2]- عكروم عادل حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد الثاني عشر، ص 65

[3]- سعيد سعد عبد السلام، مشكلة" تعويض أضرار البيئة التكنولوجية، دار النهضة، القاهرة، لسنة 2003، ص 09.

الأول: بمعنى اصطلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه قبل تبوأه وأصله وهيئته أي جعله ملائما لمبيته ثم اتخذه محلا له.

الثاني: بمعنى النزول والإقامة كأن تقول تبوأ المكان أي حل ونزل به، قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ[1].

- تعريف البيئة في اللغة الغربية

عرفها المجلس الدولي للغة الفرنسية: "بأنها مجموعة العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية والعناصر الاجتماعية القابلة في وقت معين للتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو في وقت لاحق على الكائنات الحية أو النشاط الإنساني".

عرفها قاموس "لاروس" الفرنسي بأنها "المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي وهي تشكل مجموعة من العناصر البيولوجية والكيميائية والطبيعية سواء كانت طبيعية أو صناعية".

عرفها قاموس "روبرت" بأنها "مجموعة الظروف الطبيعية والفيزيائية والبيولوجية والثقافية والاجتماعية القابلة للتأثير على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية".

ج- التعريف الاصطلاحي لمفهوم البيئة

إن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ الشائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، على الرغم من أنه لم يكن هناك اتفاق ما بين الباحثين والعلماء على تحديد معنى البيئة اصطلاحا بشكل دقيق، إلا أن معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه، يعرف بعض الباحثين البيئة بأنها هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء، فضاء، تربة، كائنات حية، ومنشأة أقامها الإنسان لإشباع حاجاته"[2].

[1]- سورة الحشر، الآية 9.

[2]- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، لسنة 1994،ص 350.

بالنظر إلى هذا التعريف نجده قد أضاف عنصرا جديدا إلى جانب العناصر الحية وغير الحية، يتمثل في جملة المنشأة التي أقامها الإنسان كجزء هام من مكونات المواد البيئية، من جملة التعاريف السابقة يمكننا وضع تعريف تقريبي للبيئة قوامه أنها مجموعة من العوامل الطبيعية الحية منها وغير الحية من جهة أخرى، ومجموعة من العوامل الوضعية المتمثلة في كل ما أقامه الإنسان من منشأة لسد حاجاته من جهة أخرى[1].

أما الدكتور ميشال" "بريور فانه يشير في تعريفه إلى مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحدد بها حياة الإنسان"[2].

من وجهة نظر المختصين في الصحة، فالبيئة مفهومان

1- البيئة الحيوية هي لا تشمل فقط الإنسان بل كذلك النباتات والحيوانات تعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها في نظام متحرك.

2 – البيئة الطبيعية وأهمها الماء والهواء والتربة وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به فمن ناحية هناك المحيط المائي Hydiosphere ، ومن ناحية هناك المحيط الجوي أو الهوائي Atmosphere ناحية أخيرة هناك المحيط اليابس أو الأراضي Lithosphere

د- التعريف الايكولوجي للبيئة

– تعرف البيئة نقلا عن قاموس البيئة العام بأنها "الوسط الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي الذي يحيط بالكائن الحي[3].

– تعرف البيئة ايكولوجيا بأنها "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية وتعرف البيئة كذلك بأنها "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها. – يعرف

[1]– منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة 1994، ص 35.

[2]– المرجع نفسه، ص 35

[3]– يوسف حجيم الطائي ،وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار البازوري، عمان، الأردن، لسنة 2009، ص 370

جوناثان تورك (J.Turk) البيئة على أنها : "الأرض التي نعيش عليها، بكل ما تتضمنه من جوانب فيزيائية كالهواء و المعادن الأرضية والصخور والمياه وكائنات حية مثل الحيوانات والنباتات"[1].

نخلص مما سبق أن البيئة وفقا لهذا المفهوم تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، يمارس فيه نشاطه في الحياة هي أيضا المستودع لموارده التي تتفاعل مع بعضها البعض فتؤثر على الإنسان وتتأثر به و عليه فان هذا التعريف الايكولوجي ضيق لا يربط بين البيئة والعادات والتقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكه وأنشطته الإنتاجية أو الاستهلاكية، كما أنه يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تنظم المجتمع والعلاقات التي تربط بينها وبين البيئة، كذلك فهو يتجاهل الوسط الاجتماعي للإنسان ومدى رؤيته للبيئة ومشاكلها

و- تعريف البيئة وفقا لمؤتمر ستوكهولم

أقر المؤتمر الدولي للبيئة في ستوكهولم لسنة 1972 هي ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته". وهي "ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وان كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة"[2].

تعرف البيئة كذلك في مفهومها الواسع على أنها كل الجوانب الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات وبالتالي تساهم في تحديد شكلها النهائي والعلاقات الموجودة بها وكذلك فرض استمرارها وفي نفس الإطار يعرفها "جوزيف

[1]- عز الدين دعاس أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011 ص 06.

[2]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار إدارة البيئة، نظم ومتطلبات ISO14000 ، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، لسنة 2007، ص94.

سينيكا" (J.J.Senika) و"مايكل "توسج" (M.K. Taussia البيئة على أنها : تشمل على المحيط الحيوي للإنسان وكذلك علاقة الإنسان بالطبيعة وكل ما قام بإنشائه ويحيط به[1].

إضافة إلى ما سبق، تعرف البيئة حسب اللجنة الفنية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (ISO) من خلال عملها ضمن مجال محدد تؤثر فيه وتتأثر به بعلاقات السبب والنتيجة حيث تم تعريفها بأنها : "الوسط" الذي تعمل به المنظمة بما في ذلك الهواء والماء والموارد البشرية والأحياء النباتية والحيوانية والإنسان والعلاقات المتبادلة بينها"[2].

بناءً على ما سبق من تعارف للبيئة، يمكن القول بأن البيئة هي الوسط الذي تتواجد به المنظمة من خلال علاقات التأثير والتأثر المتواجدة بينها.[3].

ثانيا : عناصر البيئة :

إن هذه العناصر تقسم إلى نوعين :

النوع الأول : العناصر الحية، وهي عديدة أهمها الإنسان والحيوانات والطيور والبكتيريا وغيرها.

وتعيش هذه العناصر في نظام حركي متكامل كل عنصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها ويؤدي دوراً خاصاً به ويأتي الإنسان على قمة هذه العناصر فينسق بينها ويسخرها لخدمته.

أما **النوع الثاني فهو العناصر غير الحية** وأهمها الماء والهواء والتربة، وكل عنصر منها يشكل محيطاً خاصاً به.

[1]– محمد صالح الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، لسنة 2002، ص 17

[2]– ردار فتحي البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل تيزي وزو الجزائر، لسنة 2006، ص14.

[3] –Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement, Jor f n° 29 du 3 février 1995.

1-**المحيط المائي** ويشمل كل ما على الأرض من مسطحات مائية وهي على ثلاث هيئات **الهيئة السائلة** : كالبحار والأنهار والمحيطات والبحيرات والعيون.

2- **الهيئة الصلبة** : الثلوج والمناطق المتجمدة الشمالية والجنوبية. وأخيراً **الهيئة الغازية** : بخار الماء والضباب[1].

3-**المحيط الجوي أو الهوائي** ويشتمل على الغازات الجوية، كالهيدروجين والأوكسجين وثاني أوكسيد الكربون والهيليوم وعلى الجسيمات والأبخرة وذرات المعادن.

4-**المحيط اليابس** ويشمل الجبال والهضيات والتربة. وهذه المحيطات الثلاثة ترتبط ببعضها، وكل بيئة منها تتكون من مركبات وعناصر موجودة بنسب ثابتة ومقادير محددة في توازن دقيق ومحكم.

هناك منهج يتعلق بسير ووظائف العناصر والمكونات الحية أو غير الحية حل النظام البيئي الذي ينتمي إليه، وهذا المنهج هو المقوم الثاني لهذا النظام [2].

الفرع الثاني : مشكلة البيئة

تواجه المجتمعات حاليا عددا من المشكلات البيئية بعضها لا دخل للإنسان به وبعضها مستحدث أساسه التصرف الخاطئ للإنسان تجاه البيئة، كما أن بعضها قد يكون محليا أي ذو تأثير مباشر على البيئة المحلية كالمشكلة السكانية[3].

نعني بالمشكلة بصفة عامة الانحراف عن المألوف أو انحراف السلوك الاجتماعي كما هو في حالة التلوث الخلقي والاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح[4].

---

[1] – ويرجع إكتشاف فكرة النظام البيئي إلى أواخر القرن التاسع عشر، على يد بعض العلماء الأميركيين مثل FORBES، F.E.CLEMENTS ، والإنجليز مثل A.C.TANSLEY، والألمان مثل D.MOBIUS

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة المرجع السابق، ص104.

[3] – حورية سويقي آليات حماية البيئة مسؤولية الشركة الأم عن الأضرار البيئية التي تسببها شركاتها التابعة في ظل تجمع الشركات)، ملتقى دولي ،طرابلس ،لبنان، 26-27/12/2017، ص 154.

[4] – محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة، القاهرة، طبعة 1988، ص 35.

تعني بالمشكلة من المنظور البيئي: حدوث خلل أو تدهور في مصفوفة النظام الايكولوجي وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[1].

كما تعرف المشكلة البيئية بأنها كل تغيير كمي أو كيفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الإنسان أو أحد العوامل الفيزيائية فينقصه أو يغير من صفاته أو يخل من توازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة، وفي مقدمتها الإنسان".

أ- أسباب المشكلة البيئية

عرفت البيئة خلال القرن الماضي، مشكلتي التلوث والتصحر بالإضافة إلى مشاكل بيئية جديدة كمشكلة تأكل ثقب الأوزون وظاهرة التغير المناخي، يمكن ذكرها كما يلي:

1- التلوث البيئي

عرف العالم أودم (Odum) التلوث البيئي عام 1971 بأنه عبارة "عن التغيرات –غير المستحبة – الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للهواء الجوي للأرض، للماء الذي سوف يؤدي إلى تدهور مصادرنا الطبيعية[2].

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في توصياتها عقب مؤتمر ستوكهولم

في عام 1974، بأنه إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إلى البيئة، بحيث يترتب عليها أثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية وتضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية، أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو يعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها".

نلاحظ أن التعريفين قد تطرقا للتلوث المادي الذي يصيب مكونات البيئة دون تعرضها للتلوث غير المادي كالضوضاء.

[1]- المرجع نفسه . ص35

[2]- عز الدين دعاس، المرجع السابق، ص 11.

لغرض مكافحة التلوث ، وضعت المؤسسة الأوربية في عام 1996 التعريف التالي: نعني بالتلوث ذلك التصريف المباشر أو غير المباشر نتيجة النشاط الإنساني للمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض والتي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة والتي تؤدي في النهاية إلى دمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية للبيئة"[1].

نجد أن التلوث هو الدافع، بالرغم من أن التلوث ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة الإنسانية، إلا أنه أهم الأخطار على وجه العموم، لذلك فان فكرة التلوث هي مفتاح قانون حماية البيئة، هي تشكل نقطة الانطلاق في تحديد العمل الملوث، وتعيين الأدوات القانونية المناسبة لمكافحته[2].

التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابها دون أن يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة، فالماء ملوث إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تختل محل الهواء فيها، والأملاح عندما تتراكم في الأرضي الزراعية، بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات، والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات[3].

من هذا التعريف يمكن استخلاص عناصر التلوث.

التغير الكيفي: قد يشكل التغير في نوعية الأشياء تلوثا ضار بالبيئة مثل: تحول مادة الكربون من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية بفعل الصناعة مما يؤدي إلى تلبد أجواء المدن بأوكسيد الكربون التي تسقط مع الأمطار فتصيب الزرع والصرع وتهشم الدور وواجهات المباني...الخ.

[1]– عز الدين دعاس المرجع السابق، ص 11

[2]– محمد بلفضل، القانون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة السانيا، وهران، 2006–2007، ص 37.

[3]– فتحي دردار، المرجع السابق، ص 78.

التغير الكمي: قد ينشأ التلوث نتيجة لتغير كمية بعض المواد الموجودة في الطبيعة، مثل: زيادة كمية ثاني أوكسيد الكربون ونقص كمية الأكسجين في الجو بمقدار معين، يعد تلوثا ضارا بالكائنات الحية ويحصل هذا بسبب تبرير واجتثاث المزروعات وتقليص حجم ا الغابات.

التغير المكاني: يؤدي تغير مكان بعض المواد الموجودة في الطبيعة إلى تلوث البيئة والحاق الضرر بالإنسان، مثل : نقل النفط بالسفن عن طريق البحار والمحيطات وغرق بعضها يؤدي إلى تلوث الماء بالزيت إلى الأضرار بالكائنات الحية الأخرى.

التغير الزماني: قد يحدث التلوث إذا ما وجدت بعض المواد في غير زمانها، فوجود المياه الزراعية في غير أوقات السقي يعتبر تلوثا ضار بالمزروعات، كما أن صرف المياه الصناعية الحارة إلى مياه الأنهار في فصل الصيف يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الماء، مما يضر بالثروة السمكية والكائنات الحية الأخرى[1].

2- التصحر

برز مصطلح التصحر عند إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1974 لقرارين هما:

القرار الأول: يتضمن دعوة الدول إلى الاهتمام بدراسات التصحر والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهره وتبين طرق مكافحته.

القرار الثاني: يتضمن قرار بعقد مؤتمر دولي عن التصحر عام 1977 وعقد هذا المؤتمر في نيروبي عاصمة (كينيا) في الفترة الممتدة من 29 أوت إلى 9 سبتمبر 1977، وعرف التصحر بأنه : انخفاض وتحطيم القدرة الاحتمالية البيولوجية للأرض والتي تؤدي في النهاية إلى ظهور سمات وظروف الصحراء، انه مظهر التدهور العام في النظم البيئية في شكل نقص أو تدمير الاحتمال البيولوجي، ذلك يعني انخفاض الإنتاج النباتي والحيواني الموجه للاستخدامات

[1]- عارف مخلف صالح الحماية الإدارية البيئية، دار البازوري، عمان، الأردن، لسنة 2007، ص 53-54.

المتعددة، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه زيادة الإنتاجية أمر ضروريا لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان المتطلعين إلى التنمية[1].

3- مشكلة تأكل طبقة الأوزون

طبقة الأوزون هي عبارة عن طبقة تبعد عن سطح الأرض عشرات ألاف الأمتار بشكل متفاوت عن مستوى سطح الأرض وهي تعمل على حماية الكرة الأرضية من الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الفضاء والشمس، واضمحلال الأوزون عن الحد الطبيعي يؤدي إلى انعكاسات بيئية خطرة بفعل تأثير الأشعة فوق البنفسجية، التي تؤثر سلبا وبنسبة كبيرة على الإنسان والحيوان والنبات[2].

4- مشكلة التغير المناخي

التغير المناخي هو الاختلاف سواء في متوسط حالة المناخ أو في تذبذبه أو في الاستمرار لفترة طويلة والتي عادة ما تكون عقودا أو أكثر، ويشمل زيادات في درجة الحرارة الاحتباس الحراري العالمي" وارتفاع مستوى سطح البحر والتغييرات في أنماط سقوط الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة.

5- الاحتباس الحراري

يقصد به "ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي"[3].

[1]- عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 45

[2]- حميد علي منصر الشرجي المشكلات المعاصرة في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الأساسية، مجلة الدراسات العليا، كلية التربية جامعة النيلين (السودان)، (مج(8) العدد الثاني والثلاثون، 2017، ص 106.

[3]- حميد علي منصر الشرجي المرجع السابق، ص 107.

ب- مميزات النظام القانوني لحماية البيئة

يتميز قانون البيئة عن غيره بمجموعة من الخصوصيات التي تميزه نذكر منها :

1- اتسامه بالحداثة

من الناحية العلمية بدأت المحاولات لوضع أسس والقواعد القانونية لحماية البيئة في النصف الثاني من القرن العشرين يظهر ذلك من جملة الاتفاقات ذات العلاقة بالبيئة، كاتفاقية لندن 1954 لمنع تلوث البحار بالبترول، واتفاقية جنيف 1960 للحماية من الإشعاع الذري واتفاقية موسكو 1963 الخاصة بالحظر الجزئي لإجراء التجارب على الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي، أو تحت الماء، أو أعالي البحار، بقيت هذه المحاولات محدودة الفعالية، ويعتبر البدء الحقيقي لقانون حماية البيئة من مؤتمر ستوكهولم الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1972 ، ولا يزال هذا القانون في مراحله التكوينية[1].

2- فرع من فروع القانون الخاص

يلاحظ أنه إذا كان القانون الخاص هو الذي ينظم ويضبط علاقات الأفراد العاديين وروابطهم، فان قانون حماية البيئة هو الأخر ينظم نوعا معينا من علاقات الأفراد، وهو علاقتهم بالبيئة، ذلك بوضع شروط ومعايير السلوك في التعامل مع البيئة لاستغلال السفن وتشغيلها على نحو لا يضر بالبيئة، واستعمال المبيدات الزراعية والمخصبات الكيمياوية في الحدود التي تتفق مع الحفاظ على البيئة، كذلك الأنشطة الصناعية وتأثيرها على البيئة. فقواعد القانون الخاص المتعلقة بالمسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار هي المهيمنة على نظام المسؤولية عن الأضرار البيئية، يوجد في القانون البيئي بعض القواعد الذاتية في خصوص المسؤولية المطلقة أو الموضوعية بخصوص التعويض عن الأضرار غير المباشرة المحتملة، إلا أن قواعد المسؤولية المدنية في القانون الخاص والقانون المدني تعد هي الشريعة العامة التي يتعين الرجوع إليها عند الاقتضاء[2].

[1]- محمد بلفضل، المرجع السابق، ص32.

[2]- محمد بلفضل، المرجع السابق، ص 40-41

3- فرع من فروع القانون العام

إن القول بأنه من فروع القانون العام، استنادا إلى غلبة القواعد الآمرة فيه استنادا خاطئ كذلك، لأن القواعد الآمرة ليست حكرا على القانون العام بل تتقاسمها جميع فروع القانون الأخرى، وتحقيق المصلحة العامة هو مبتغى كل فروع القانون، كونه ينظم العلاقة بين الإدارة والأفراد كما أن حماية البيئة تدخل في إطار المصلحة العامة، لا يعتمد دائما على طبيعة المخاطبين لتحديد انتماء القاعدة القانونية إلى القانون العام، أو إلى القانون الخاص، فقد تكون الإدارة أو أحد الأشخاص العامة طرف ولكن لا تخضع لقواعد القانون العام، فضلا عن أن التفرقة بين القانون العم والقانون الخاص أصبحت زائفة.

نلاحظ أن طبيعة قانون حماية البيئة يجعله بعض الفقه من فروع القانون الخاص وآخرون من القانون العام، وآخرون يرون أنه مزيج من مجموعة قوانين، يوجد رأي راجح هو

أقرب إلى الصواب أن قانون حماية البيئة فرع مستقل وأصل من فروع القانون العام أو الخاص، يعالج المشكلات القانونية المختلفة لنشاط الإنسان في علاقته بالبيئة، ولا يصح الادعاء بأنه قانون مختلط يجمع في قواعده بين الخاص والعام، لأن العبرة هي بالطبيعة الذاتية لقواعده الأصلية في مجموعها، دون النظر إلى كل قاعدة على حدى، وإلا انتهينا إلى أنه مزيج من القانون الإداري والجنائي والدولي[1].

4 - أنه قانون ذو طابع دولي

يظهر ذلك في طبيعة النشاط الذي يؤثر سلبا على البيئة فالملاحظ أن أغلب الأنشطة التي تشكل تعديا على البيئة تمتد أثارها الضارة عبر حدود الدول وتتجاوزها، فالملوثات لا تحترم الحدود السياسية، لا فرق لديها بين الدول، تظهر أيضا من خلال الأنشطة التي تمارسها الدول وهي أشخاص القانون الدولي كالتجارب النووية والمصانع العمومية...الخ.

[1]- محمد بلفضل، المرجع السابق، ص41.

5- ذو طابع إداري

يتجلى بوضوح من السلطات والامتيازات الممنوحة للدولة لتحقيق المنفعة العامة كما يظهر ذلك في الوسائل الإدارية التي يخولها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي مثل سلطة الإدارة في منح التراخيص الأوامر، الحضر.

6- ذو طابع إلزامي

قانون حماية البيئة ذو طابع إلزامي، ذلك أنها قواعد أمرة، لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها، لكونه قد تضمن نصوصا قمعية وجزاءات ضد كل مخالف لأحكامه، بل تعد الأمر ذلك حيث تلزم السلطات الإدارية المكلفة بتطبيق قانون حماية البيئة باحترام قواعده أعمالا لمبدأ الشرعية[1].

المطلب الثاني : مفهوم القانون الدولي لحماية البيئة

لقد ظهر القانون الدولي للبيئة كفرع جديد من فروع القانون الدولي العام، بسبب المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم، فجاء بدافع الضبط والتنظيم والحد من السلوكيات الدولية المدمرة للبيئة، ولذا في البداية سنتعرض **الفرع الأول تعريف القانون الدولي للبيئة** ، ثم التطرق في **الفرع الثاني لخصائص القانون الدولي للبيئة**

الفرع الأول تعريف القانون الدولي للبيئة

القانون الدولي للبيئة هو قانون يهتم بحماية البيئة والمحافظة عليها فهي تعتبر محور اهتمامه، وهذا ما يجعله يتميز بخصائص ينفرد بها عن بقية الفروع الأخرى للقانون، وبتالي سنتعرض أولا لتعريف القانون الدولي للبيئة، ثم ثانيًا لأهم خصائصه.

أولا: تعريف القانون الدولي للبيئة

لم يتفق فقهاء القانون الدولي في مؤلفاتهم ولا الحكومات في المؤتمرات على وضع تعريف محدد للقانون الدولي البيئي، لكن ولكون القانون الدولي للبيئة" مصطلح مركب سنقوم

[1]- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود السعودية، لسنة 1997، ص 35

بتعريف مفرداته وهي البيئة أولاً، ثم تحديد معنى التلوث البيئي لتشخيص الحماية فيما تتمثل ثانيا، ثم أخيرا نحاول إعطاء تعاريف للقانون الدولي للبيئة

1- تعريف البيئة

سيتم التعرض لتعريف البيئية من ثلاث نواحي لنبحث المدلول اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي ثم التعريف القانوني.

أ- التعريف اللغوي

يرجع أصل كلمة "البيئة" حسب القواميس العربيّة "بوأ" أو "تبوأ" وتعني نزل وحل وأقام كما أن من معانيها الرجوع يقال: باء إلى الشيء أي رجع إليه، ومن المعاني أيضا التي تحملها كلمة بوأ سدّد فيُقال : بوأ الرمح نحوه [1].

أما في القرآن الكريم فقد جاءت مشتقات لهذه الكلمة في عدة معان، حيث جاء في قوله تعالى: وَكَذلِكَ مَكَّنَا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ، يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ، نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ[2].

وقوله تعالى: " وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِم يُحِبُونَ مَنْ هَاجَرِ إِلَيْهِم [3].

أما في اللغة الفرنسيّة فتقابل كلمة البيئة (environnement) وتعني الظروف المتعددة التي تحيط بالمخلوقات والقادرة على التأثير بسرعة في توازنها العضوي أو الفكري، وتقابلها في اللغة الانجليزية كلمة (Environment) وتعني كل ما يتعلق بحال الطبيعة من ماء وتراب ونبات وحيوان وكذلك تدل على المؤشرات التي تؤدى إلى عدم توازن هذه العناصر [4].

---

[1]- ممدوح خليل البحر، المسؤولية عن الإضرار البيئية ، دراسة مقارنة مجلة دراسات العلوم الشرعية والقانونية، المجلد 31العدد 03، 2004، ص 301

[2]- سورة يوسف، الآية 56

[3]- سورة الحشر، الآية 09.

[4]- محمد خالد جمال رستم التنظيم القانوني للبيئة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص08-09

ب- التعريف الاصطلاحي :

هناك عدة تعاريف قدمها باحثون مهتمون بالبيئة منها: أن البيئة تمثل مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر عاجلاً أو بعد حين على الكائنات الحية، وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإنّ حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد وإنما تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها"[1].

ويرى البعض الآخر أن البيئة تعني: "الوسط والمكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله تشكّل وهي في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته. [2].

ج- التعريف القانوني للبيئة

إن وضع أي تعريف للبيئة يأخذ في الحسبان عاملين، عامل العناصر الطبيعية التي خلقها الله، وعامل يتعلق بسلوك الإنسان ونشاطه نحو البيئة، فنجد بعض التشريعات سلكت مسلكًا ضيقاً بحصر مفهوم البيئة في العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها كالماء والهواء أو التراب، ومن بين هذه التشريعات القانون البرازيلي والليبي، بينما تشريعات أخرى سلكت مسلكا موسعا في تحديد مفهوم البيئة كالقانون المصري والجزائري.

في القانون المصري رقم: 04 سنة 1994 عرف البيئة على أنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحيّة وما تحويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت[3].

أما في التشريع الجزائري فقد تضمن حماية قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة تعريف للبيئة، جاء فيه أن البيئة تتكون من موارد طبيعية كالهواء، الجو، الماء، الأرض،

---

[1]- أم بودمان، حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مقال منشور في مجلة حقوق الإنسان المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 11.

[2]- فهمي حسين الأمين، تلوث الهواء مصادره أخطاره عالجه الرياض دار العلوم 1984، ص ص 27، 28.

[3]- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية طبعة 1 مطابع جامعة الملك سعود، 1996، ص ص 21،22

والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[1].

ولم يقتصر مفهوم البيئة على نطاق التشريعات الوطنية فقط، بل شمل النطاق الدولي حيث تعرضت بعض المؤتمرات الدولية إلى وضع بعض التعريفات الاصطلاحية للبيئة من بينها مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 ، والذي نظمته الأمم المتحدة، حيث أقرّ فيه بحق الانسان في البيئة نظيفة ومتوازنة.

2- تعريف التلوث البيئي

سنتطرق الى تعريف التلوث من الناحية اللغوية، ثم من الناحية الاصطلاحية.

أ - تعريف التلوث لغة

جاء في معاجم العربية بأنه خلط الشيء بما هو خارج عنه، فيقال لوّث الشيء الذي خلطه به، وفي كلمة "لَوَّثَ" أن كل ما خلطته ومارسته فقد لوثته. أما في القرآن الكريم فقد عبر عن لفة "التلوث" بكلمة "الفساد" لقوله تعالى: "يَا بَنِي آدم خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِ مَسْجِد وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُ المُسْرِفِين[2].

ب تعريف التلوث اصطلاحًا

لقد عُرِّف التلوث بأنه: "كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، بحيث لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه، دون أن يختل اتزانها لوجود أي طاقة أو مادة في غير زمنها ومكانها، وكميتها المناسبة كتسرب النفط إلى مياه البحار[3].

[1]- القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ، عند ،43، المؤرخ في 20 جويلية 2003، ص 10

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج 2، طبعة ،1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 176. سورة الأعراف الآية 26

[3]- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوت، نشر مشترك للمؤلف ودار الأمل تيزي وزو الجزائر، طبعة 2003، ص 99.

3- تعريف القانون الدولي للبيئة

بعد تعريف البيئة والتلوث كمفردين متصلين بالقانون الدولي للبيئة، نحاول الآن تعريف هذا المركب الاصطلاحي، فقد عرّفه بأنه: "القانون الذي يعني أو يختص بالبيئة بهدف المحافظة عليها وحمايتها"، وقد عرفه البعض الآخر بأنه : " أنه مجموعة قواعد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تم الاتفاق بشأنها"[1].

ويُعد قانون البيئة أحد فروع القانون الدولي العام يهتم بحماية البيئة في كل جوانبها، ويمكن تعريفه أيضا على أنه " مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي جاء للمحافظة على البيئة وحمايتها من خلال تنظيم نشاط أشخاص المجتمع الدولي في مجال منع وتقليل الأضرار البيئية وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة"

الفرع الثاني : خصائص القانون الدولي للبيئة

إن القانون الدولي البيئي يتميز عن غيره بخصائص، تتلاءم والهدف الذي أنشئ من أجله وهو حماية البيئة، التي تعد موضوع متشعب يشمل عدة مجالات، وفي هذا السياق يمكن أن ندرج الخصائص التالية.

1- قانون حديث النشأة

ظهر القانون الدولي لحماية البيئة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مع عقد مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1972 ولا تزال قواعده في طورها الأول، مع قلتها وغموضها أحيانا وعدم التحديد، وفي ظل هذا الوضع يظل الاعتماد الكبير على النظرة القانونية الوطنية[2].

2- قانون ذو طابع فني

يقصد بالطابع الفني أن قواعده القانونية هي دمج للأفكار القانونية والحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة.

---

[1]- عمر سعد الله معجم في القانون الدولي المعاصر، طبعة 1 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 327

[2]- معمر رتيب محمد عبد الحافظ القانون الدولي للبيئة، وظاهرة التلوث خطوة للإلمام بحماية البيئة من التلوث، دار الكتب القانونية، مصر، ص 76

3- قانون ذو طابع تنظيمي آمر

إن الطابع الإلزامي الذي يميز القانون الدولي البيئي تبرره طبيعة المصلحة التي يحميها هذا القانون [1].

4- قانون متعدد المجالات

البيئة تتميز بكثرة مجالاتها وتنوع مشكلاتها، فالبيئة تضم الأرض والماء والهواء والكائنات الحية، فهي تضم عناصر غير متجانسة[2]..

5- قانون التضامن والتعاون

حماية البيئة على المستوى العالمي مُكلف يتطلب قدرات مالية كبيرة وخبرة علمية وتقنية وفنية، وهذا لا يتوفر إلا باتفاق الدول .

6- ذو طابع عالمي ومكمل للقوانين الداخلية

تلوث البيئة يبدو للوهلة الأولى مشكلة محلية ،الحدود، إلا أنها في حقيقة الأمر مشكلة عالمية بالدرجة الأولى، فالملوثات تحت تأثيرات عوامل مختلفة ليس لها حدود سياسية تتوقف عندها [3].

إن الخصائص الأساسية التي ذكرت يختص بها للقانون الدولي للبيئة، لذا فهي تجعله قانونا مستقلا بذاته، ولهذا القانون قواعد قانونية ذات طبيعة إلزامية ولها مجال ونطاق تطبيق، وللإلمام بهذا القانون يستوجب الأمر البحث في الطبيعة القانونية له التي سنتناولها الآن.

[1]- صلاح الدين عامر، حماية البيئة إبان النزاعات المسلحة في البحار المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 49، 1993ءص 84.

[2]- خالد العراقي، البيئة، تلوتها، وحمايتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 133.

[3]- أحمد عبد الكريم سلامة طبعة ،1، قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية القاهرة، مصر، 1996، ص 60.

الفصل الثاني
إشكالية حماية البيئة في القانون الدولي

تمهيد

ان إشكالية حماية البيئة في القانون الدولي و لقد أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية دوراً فاعلاً في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال عرضها لمعايير جديدة، واقتراح مشاريع اتفاقيات دولية في مجال حماية البيئة بالتنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والتي أصبحت اليوم تشكل فرعا قانونيا مستقلاً عن القانون الدولي العام يسمى القانون الدولي البيئي تعتبر الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية فضاءات عالمية وإقليمية مناسبة تسمح للدول والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعبير عن أراءها ومقترحاتها، والخروج بقواعد تشكل في مجملها قانون دولي تلتزم به الدول

ومن هنا سوف نتناول هذا الفصل في مبحثين ، نخصص المبحث الأول مساعي المنظمات غير الحكومية في المفاعل الدولية أما المبحث الثاني الدور الميداني للمنظمات غير الحكومية

المبحث الأول: مساعي المنظمات غير الحكومية في المفاعل الدولية

لقد أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية دوراً فاعلاً في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال عرضها لمعايير جديدة، واقتراح مشاريع اتفاقيات دولية في مجال حماية البيئة بالتنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والتي أصبحت اليوم تشكل فرعا قانونيا مستقلاً عن القانون الدولي العام يسمى القانون الدولي البيئي.

وفضلا عن مساهمة المنظمات غير الحكومية في إعداد المعايير والقواعد القانونية البيئية، فهي تقدم الدعم الفني للمجتمع الدولي سواء من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية البيئية أو مساعدة الهيئات الدولية لضمان حماية البيئة.

بناء على ما سبق سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، نخصص الأول لدراسة مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء الاتفاقيات الدولية البيئية، أما الثاني فنخصصه لدعم المؤتمرات والهيئات الدولية.

المطلب الاول: جهود المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية

تعتبر الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية فضاءات عالمية وإقليمية مناسبة تسمح للدول والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعبير عن أراءها ومقترحاتها، والخروج بقواعد تشكل في مجملها قانون دولي تلتزم به الدول[1].

بالرغم من أنّ وضع قواعد القانون الدولي البيئي من اختصاص الدول والمنظمات الحكومية كما رأينا، إلا أنّ المنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضايا البيئية بصفتها فاعل جديد على الساحة الدولية ، أصبح لها دور ملحوظ في إنشاء القواعد الدولية من خلال مشاركة أشخاص القانون الدولي في وضع بل تجسيد الاتفاقيات الدولية البيئية.

[1]– طوير كمال دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة ماجستير، في القانون العام، تخصص البيئة والعمران كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة 2015/2016)، ص76

إذا كانت الدولة على المستوى الوطني تتمتع بسلطان وإرادة منفردة لتوقيع الجزاء ومعاقبة من يخالف القوانين والتنظيمات الصادرة عن هيئاتها الداخلية بذلك، فإنه على المستوي الدولي لا تتوفر هذه الصفة للقانون الدولي الذي يتم وضع قواعده من خلال اتفاقيات دولية باتحاد إرادتين أو أكثر بين الدول، في عدم وجود جزاء منظم وجدت وسائل بديلة منها تشجيع المجتمع الدولي في شكل تضامن وتعاون من أجل تنفيذ التعهدات وكذا تدخل المنظمات غير حكومية من خلال الإعداد والتحضير للاتفاقيات الدولية (الفرع الأول) وتقديم الدعم للدول والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها علي تنفيذ بنود الاتفاقيات من خلال توفير الوسائل والآليات (الفرع الثاني).

الفرع الاول: اعداد و تجسيد الاتفاقيات الدولية

بداية من منتصف القرن العشرين سجلت المنظمات الدولية الحكومية حضورها المتصاعد ضمن مختلف الهيئات والأطر الدولية المعنية بالمجال البيئي حيث كان لها تأثير ميداني خلال هذه الفترة، وأصبحت تملك حق المشاركة وبشكل فعّال في المفاوضات الدولية الخاصة بالاتفاقيات البيئية الدولية، سواء من خلال الإعداد والتحضير للاتفاقيات الدولية البيئية، أو السهر علي تجسيدها وتنفيذها، وهو ما سنتطرق له في النقاط الموالية.

أولا: مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية

عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال البيئة وخلال العقود الأخيرة نشاطات ميدانية مكثفة، مما جعلها تحظى بمكانة ودور أساسي ضمن التدابير والسياسات الدولية لحماية البيئة خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة المنعقد سنة 1972، وتجلت مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل بارز في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة والتنمية المنعقد بمدينة "ريو" سنة 1992، حيث تجاوز عدد المنظمات المشاركة فيه 7500

منظمة منها 1300 تحظى بالاعتراف الرسمي لدى الأمم المتحدة أين كان لهذه المنظمات كبير في بلوره العديد من الآراء والتوجهات[1].

كما سجلت المنظمات الدولية غير الحكومية حضورها في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة على اختلاف مجالاتها، سواء بصفتها مراقب أو مقترح من خلال الاستعانة بها لتمثيل دولة ما ضمن وفد رسمي مكلف بالتفاوض، أو مشاركتها كممثلة لنفسها لاستفادة الدول والمنظمات الدولية من خبرتها ، وذلك من خلال عرض لوجهة نظرها بتقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية،[2] أو المبادرة بنصوص تكون دافعا لإبرام اتفاقية وهو ما نلاحظه من خلال حضور المنظمات الدولية غير الحكومية في الندوات التي عقدت في : 03 حزيران 1991 برعاية كلية الاقتصاد بلندن وألح الحضور خلالها على ضرورة عقد اتفاقية جنيف الخامسة لتغطية الثغرات التي تعد خللا في القانون البيئي الدولي، سواء بإضافة بعض المواضيع أو اتخاذ وسائل تنفيذية فعالة ومتطورة[3].

ولقد كان للمنظمات غير الحكومية دور إيجابي في مؤتمر فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985، من خلال المفاوضات والمناقشات التي أجرتها مع الدول والمنظمات الحكومية لإقرار مشروع اتفاقية فيينا بشأن البحث والرصد وتبادل المعلومات.

وما يمكن الإشارة إليه أن المنظمات غير حكومية تمارس نفوذا قويا وفي مجال جد متسع من المفاوضات، فمؤتمرات الأمم المتحدة والجلسات التفاوضية بخصوص الاتفاقيات البيئية يسجل فيها حضور العديد من المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم، ومن

[1]– كات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو 2013/2014)، ص 125

[2]– حجين سفيان، دور المنظمات الدولية غير حكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس 2013/2014)، ص 12.

[3]– طوير كمال، مرجع سابق، ص ص 77– 88.

بينها لجنة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تعد من المواضع البالغة الأهمية لهذا التنظيم[1].

وتعتبر الاتفاقية المتعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي في أوربا سنه 1979 أول اتفاقية بعد اتفاقية ستوكهولم سمحت بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية حيث كانت مدعوة كملاحظ لنشاطات اللجنة الدائمة المخولة بالتحضير والاعداد للاتفاقية[2].

وعلى صعيد البيئة البحرية كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دور بارز في اعداد للاتفاقيات المهتمة بالبيئة البحرية ومن بين هذه التنظيمات المهتمة بالبيئة البحرية، الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة الصندوق الدولي لحماية الطبيعة المركز الدولي لدراسات سياسات السواحل والبحار [3].

ومن بين المنظمات غير الحكومية التي كان لها الدور الفاعل في الإعداد والتحضير لمشاريع الاتفاقيات الدولية البيئية الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها "iucn"* وهو من أهم المنظرين في إعداد استراتيجية عالمية للمحافظة على الطبيعة التي أعتمت بتاريخ: 05-06 مارس 1989، ولهذه إمكانية جمع الدول والجمعيات ورجال الأعمال، ولقد قال فيها الرئيس الفرنسي "جاك شراك" "الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة يتميز بمكانة مرموقة بين المنظمات الدولية".

هكذا لم يقتصر دور المنظمات غير حكومية على المرحلة الأولى المتعلقة بإبرام الاتفاقية، وإنما تعداه ليشمل بقية المراحل الأخرى، بل يمكن القول أن مهامها الأساسية تبدأ خلال تجسيد الاتفاقية وخروجها إلى النور.

---

[1]- قايدي سامية التجارة الدولية والبيئة رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ميلود معمري تزي وزو 2009/2010)، ص 126.

[2]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 264.

[3]- واعلى جمال الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) ، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2009، ص 134

ثانيا: مشاركة المنظمات غير حكومية في تجسيد الاتفاقيات الدولية البيئية

يتجلى من خلال تتبع واعتماد ونفاذ العديد من النصوص القانونية الدولية، أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في دفع الدول وحثها للانضمام والالتزام الإرادي .[1]

لهاته النصوص والاتفاقيات، من خلال الترويج لمضامينها وتأثيراتها على حماية النظم والموارد الطبيعية، ومن الامثلة على ذلك قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بحملات واسعة لدفع الدول الأوربية نحو اعتماد هاته النصوص والاتفاقيات ضمن أنظمتها القانونية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الأوربية من أجل المناخ التي عرفت بجهودها الكبيرة في مجال دعوة الدول الأوروبية لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية[2].

وعلى صعيد آخر تهتم المنظمات الدولية غير حكومية بتجسيد المشاريع التنموية من خلال الاستفادة من تطبيق المادة (21) المنبثقة عن اتفاقية (ريوديجانيرو) سنه 1992 التي تمحورت حول التنمية المستدامة حيث تعد التربية البيئية عنصرًا هاما في بعض الاتفاقيات البيئية، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ رفعت البيسوني "يجب على المنظمات غير حكومية الوصول إلى كافة فئات المجتمع على اختلاف أنشطتهم وجنسيتهم وفئات أعمارهم قصد ترسيخ الوعي البيئي"[3].

[1]– الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها "iucn": اتحاد الحماية العالمي سابقاً، هي المنظمة البيئية الأولى في العالم تأسست في: 05/10/1948، يقع مقرها في جنيف بسويسرا تظم أكثر من 1000 منظمة غير حكومية وحوالي 10000 متطوع حول العالم يقوم عماها على البحث العلمي ومكافحة التغيرات السلبية على البيئة، أنظر : طوير كمال، مرجع سابق، ص 83.

[2]– بركات كريم، مرجع سابق، ص 108.

[3]– رفعت محمد رفعت البيسوني، الحماية القانونية للبيئة المصرية من أضرار التلوث (رسالة دكتوراه، كلية الحقوف والعلوم السياسية، جامعة عين شمس مصر ، 2006)، ص 367

ومن بين أشكال تجسيد الاتفاقيات الدولية وهو تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المنظمات الحكومية في القيام بحلقات عمل، وبمشاركة القطاعات المهتمة بالصناعات الكيميائية قصد تصنيف المواد الكيمائية، وتحديد درجة خطورتها[1].

لكن مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية البيئية من حيث الإعداد بصفتها مراقب أو مقترح أو مفاوض وكذا تجسيدها، يبقى غير كاف إلا بتتبع بقية المراحل الأخرى، وهي دعم الهيئات الدولية ودفعها لتنفيذ ما انبثق عن هذه الاتفاقيات.

الفرع الثاني: مساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقيات الدولية

لقد تأكدت قناعة المجتمع الدولي بأن المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت واحدة من القوى الجديدة والفاعلة في العالم، لما تملكه من أدوار في مجالات المعرفة بالتنمية البيئية وتقديم المساعدة وتذليل المشاكل والعقبات ذلك أنّ حماية البيئة يتطلب عملاً متكاملاً وتعاوناً ليس بين أشخاص القانون الدولي فحسب، بل من طرف جميع الفاعلين الآخرين في المجتمع الدولي، وعلى رأسهم المنظمات الدولية الحكومية.

وفيما يلي سوف نتناول دعم المنظمات غير الحكومية للدول (أولا)، ثم دعمها للمنظمات **غير** الحكومية (ثانياً).

أولا: دعم المنظمات غير الحكومية للدول

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دور المكمل لدور الدولة، وذلك بالقيام بأدوار لا تدخل في اختصاص الدولة، أو تدخل في اختصاصها وتكون عاجزة عن القيام بها لوحدها، مثل العمل الإنساني أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية ، أو حالة خرق الدولة لالتزاماتها الدولية وعليه أصبحت العديد من الدول تستعين بالمنظمات الدولية غير الحكومية

[1]– ابراهيم سيد أحمد، حماية البيئة من التلوث المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 2011، ص 249.

في الكثير من الأنشطة التي كانت من اختصاصها وأصبحت على استعداد للتنازل عنها لصالح المنظمات غير الحكومية طمعا في معالجة الأخطار والتهديدات اتى تتعرض لها البيئة[1].

ففي ميدان الصحة والتعليم والثقافة مثلا، تقدم المنظمات غير الحكومية مساعدة حقيقية للدول من خلال حملات تطوعية تجسّد ميدانيًا (بناء مصحات مدارس...)، وحسب مصدر للبنك العالمي تمكنت المنظمات غير الحكومية الناشطة شمالاً أن تحول ما قيمته 4.4 رسمي مليار دولار سنة 1985 نحو إفريقيا، أما الدول الأوربية فهي تُحوّل ما قيمته 600 مليار دولار سنويا إلى الدول النامية عبر المنظمات الدولية غير الحكومية، كما تستعين الوكالة الكندية من أجل التنمية الدولية بالمنظمات غير الحكومية في اصال مساعداتها الدولية[2].

كما تستفيد الدول من خبرات المنظمات غير الحكومية في مجال تقدير المشاريع التنموية من خلال الاحصائيات والدراسات التي تجريها هذه الأخيرة لضبط المشاريع التنموية وتحديد مكانها ودراستها وتحديد المستفيدين منها، بل والبعض منها، كما جاء في التوجيهات العملية المعدلة للبنك الدولي يساهم في تمويل هذه المشاريع، حيث أكدت على إعطاء المنظمات غير الحكومية صلاحيات واسعة في مراقبة وتنفيذ وانجاز المشاريع التنموية التي يراعى فيها عدم الاخلال بالتوازنات البيئية[3].

وهناك دور آخر متميز للمنظمات البيئية غير الحكومية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها، حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا

المجال الى ضمان استجابة دولية موحدة لحالات الطوارئ، وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة في هذا المجال[4].

[1]– وافي حاجه، مرجع سابق، ص 100

[2]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 274.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 274، 275.

[4]– وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 222.

مما سبق ذكره يمكن حصر مظاهر الدعم والمساعدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للدول في النقاط التالية: – أنّ المنظمات غير الحكومية تُعد همزة وصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لإيصال المساعدات المالية الموجهة لبناء المدارس والمصحات، وذلك من خلال الحملات التطوعية التي تقيمها.

– تقديم الدعم التقني والفني للدول من خلال مساعدتها في تقدير مشاريعها التنموية بما يضمن مراعاة عدم الاخلال بالتوازنات البيئية.

– مساعدة الدول في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية للحيلولة دون وقوعها أو التخفيف من أثارها ، وذلك لضمان استجابة دولية موحدة بالسرعة والكفاءة اللازمين.

ولم يتوقف دور المنظمات غير الحكومية عند دعمها للدول فحسب، بل ازداد وتوسع ليشمل أيضاً المنظمات الحكومية، وهو ما سنوضحه الآن.

ثانيا: تعاون المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الدولية الحكومية

إلى جانب الدعم القانوني الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية سواء للدول أو المنظمات الحكومية المتمثل في المشاركة في اعداد النصوص القانونية، فهي من جهة أخرى تقوم بدور آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو مساعدة المنظمات الحكومية على تشغيل الاتفاقيات الدولية وإعداد وتشغيل برامج النشاطات وكذا مراقبة تنفيذ الاتفاقيات[1].

والدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية للمنظمات الحكومية قد يكون مادياً أو تقنياً وكمثال على الدعم المادي يمكن أن نذكر المساعدة على تجسيد الاجتماعات الدولية التي تتم بتمويل السفريات ومصارف التسجيل للتمثيليات وتنظيمات دولية أخرى مثل ما قامت به منظمة الصندوق العالمي للطبيعة بتغطية مصاريف السفر والإقامة لوفود عدة دول عند المشاركة في اجتماع الاتفاقية الدولية لحماية النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض، أما المساعدات التقنية فتتمثل في دعم نشاطات مصلحة الأمانة[2].

[1]– المرجع نفسه، ص.209

[2]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 272.

لقد أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تتمتع بعلاقات تعاون كبيرة ومهمة الحكومية، ونجدها تتجسد أكثر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد حضي نشاط هذه المنظمات بدعم وتأييد من جانب البرنامج المذكور نتيجة قدرة وكفاءة هذه المنظمات في مع مختلف المشكلات التنموية التي قد تعيق الجهود الدولية الإنمائية. وكمثال آخر مجلس أوربا لا يعتمد في تنفيذ سياسته وأهدافه على ممثلي الدولة فقط وإنما يعتمد أيضا على الأفراد وتنظيماتهم من خلال الاتصال بالجمهور إلا ما تعلق بالدفاع القومي

إلا أن المنظمات الدولية غير الحكومية حدثا أخر لا يقل أهمية أثبتت فيه مشاركتها ألا وهي المؤتمرات الدولية وهو ما بصدد دراسته[1].

المطلب الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية

عند إنعقاد المؤتمرات تكثف المنظمات الدولية غير الحكومية من نشاطها، وذلك باعتبارها حدثاً مهماً وفضاءات ملائمة لإبراز تحركاتها وفرصة للتعبير عن مواقفها والقيام بأنشطتها، والتي قد تكون لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بجدول أعمال المؤتمر، الذي ينعقد لتجسد مشاريع ميدانية تطبقها الدول والمنظمات الدولية قصد حماية البيئة، ويمكن أن نفصل في تنوع دور المنظمات غير الحكومية كما يلي[2]:

الفرع الاول: المشاركة في المؤتمرات الدولية

بعد أن تخلصت المجموعة الدولية من مناقشة القضايا السياسية التقليدية كقضايا الحرب والحدود وتصفية الاستعمار، توجهت أنضارها في المؤتمرات الدولية إلى الاهتمام بالقضايا الحديثة التي طرأت على الساحة الدولية، كقضايا التنمية والبيئة وكل ما يعزز مقتضيات الأمن الجماعي التي أصبحت من صميم انشغالات المجتمع الدولي المعاصر. ولما أصبحت المنظمات غير الحكومية من الكيانات الدولية البارزة فإنه لا يمكن الاستغناء عنها لإنجاح

[1]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 273

[2]– سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص 175.

أعمال المؤتمرات الدولية في كل مراحلها، بداية من التحضير للأشغال الجلسات إلى تحرير وإصدار البيانات والتوصيات، إضافة إلى الدور المهم الذي تقوم به بعد نهاية المؤتمرات من خلال مراقبة التنفيذ وتجسيد ما جاء به المؤتمر، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولا: التحضير لعقد المؤتمرات

لقد تكرس الاعتراف التدريجي للدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية من طرف الدول والمنظمات الحكومية في السماح للأولى بالمشاركة في المؤتمرات الدولية، وقد كانت بداية ذلك حين شاركت المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث عرف هذا المؤتمر مشاركة أكثر من 1500 منظمة غير حكومية من بلدان الشمال والجنوب، ورغم أن المنظمات الدولية غير حكومية لم ترق إلى دائرة صنع القرار إلا أنه كان لها الأثر في توجيه ما يصدر عن هذه المؤتمرات[1].

كما كان لمعظم المنظمات الدولية غير الحكومية العربية دوراً في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى التنمية الاجتماعية المستدامة ولتحسين نوعية الحياة لهدفين، الأول المساندة والدفاع عن المصالح العامة، والثاني محاولة التأثير في الرأي العام لتطوير المجتمع المدني العربي نحو تنمية اجتماعية مستدامة[2].

وللمنظمات غير الحكومية دور مهم في المؤتمرات الدولية أحياناً يعتمد على وثائقها وخبرتها الفنية، وهذا ما نلاحظه عندما تقوم الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات دولية تستدعي المنظمات غير الحكومية للمشاركة فيها[3].

هكذا لا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية على التحضير للمؤتمرات بل تعداه إلى دور الملاحظ والمراقب والقائم بالتعليق والصائغ للتوصيات وهو ما سنقدمه في الفقرة الموالية.

---

[1]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص277.

[2]– فهمية شرف الدين مرجع سابق، ص 41.

[3]– وائل أحمد محمد علام، المركز الدولي للمنظمات الغير حكومية للأمم المتحدة ، دار النهضة القاهرة، مصر، 2001، ص53

ثانيا: إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات وصياغة التوصيات

لقد أفسحت المؤتمرات الدولية المجال للمنظمات الدولية غير الحكومية في المشاركة في التحضيرات وكذلك القيام بأعمال على مستوى التوصيات الصادرة عنها إلا انه لكل مؤتمر خصوصيته في علاقة جدول أعماله بقضايا التنمية والبيئة والاحتياجات والحقوق التي تتبنى الدفاع عنها تلك المنظمات وبفضل تواجد المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية فقد تمكنت من لعب دور مهم في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي، من خلال مشاركتها وتأثيرها في المؤتمرات بالضغط وتوجيه الدول والمنظمات الدولية وجهة تتوافق مع مقترحاتها [1].

ولئن كانت مؤتمرات التسعينات قد أتاحت للمنظمات غير الحكومية فرصة الحضور فقط، فقد شهدت مؤتمرات الألفية الثالثة خطوة أكثر تقدماً، تتمثل في منح ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة المشاركة في اقتراح وصياغة الوثائق الدولية، بما يبدونه من آراء وملاحظات قيمة، وبما يبذلونه من جهود جبارة في اقناع الدول بالتصديق عن تلك الوثائق[2].

والوثائق التي تصدر عن المؤتمرين في نهاية كل تجمع حكومي أو غير حكومي تتمثل

1- **الإعلان** : وهو إعلان مبادئ ، وهو يعبر عن الروح الأخلاقية والضرورة السياسية لموضوع المؤتمر المتفق عليه من طرف الدول، ويمكن للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر أن تقدم بيانات مكتوبة أثناء العملية التحضيرية باللغات الرسمية للأمم المتحدة وتصبح رسمية عندما يكون وفقاً للنظام الداخلي للأمم المتحدة[3].

2- **برنامج العمل** : وهي الخطوات التي اتفقت الحكومات بشأنها من أجل تنفيذ أهداف المؤتمر، ومن بين البرامج برنامج المناخ الذي يهدف إلى التنسيق بين مختلف أشخاص

[1]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 280.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- وائل أحمد محمد علاق، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية للأمم المتحدة، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2002، ص56

المجتمع الدولي بما فيه من المنظمات غير الحكومية للقيام بعدة مهام، منها تحقيق التقدم العلمي وتقديم الخدمة المناخية ورصد الملاحظات[1].

3- **وسائل التنفيذ:** وتتمثل في تحديد الإمكانات المالية وآليات تنفيذ التوصيات برامج العمل وهذا القسم هو الأهم في الوثيقة الختامية، حيث يمكن من خلالها للمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومتابعة الحكومات كما تقوم المنظمات غير الحكومية بالتوازي مع الوثائق الختامية الرسمية بإصدار وثائقها الختامية الخاصة، التي لا تحمل صفة الإلزامية، إلا أنها تعد من وسائل الضغط الممارس من طرف المنظمات غير الحكومية أثناء المؤتمر باعتبارها أكثر عن الهموم والمشكلات، على عكس وثيقة الحكومات التي تضبطها أطراف التفاوض.

لكن المنظمات غير الحكومية تبقى جهودها محدودة داخل المؤتمرات الرسمية، ولا تكسب حريتها واستقلالية نشاطها لأن السيطرة للدول بوصفها أطراف رسمية، إلا أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنشط خارج المؤتمرات متحررة من كل القيود بعيدا عن سيطرة الدولة وذلك خلال آلية المؤتمرات الموازية.

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالاستقلالية لقراراتها ولا تخضع لضغوط أشخاص المجتمع الدولي، فهي تحمل آراء وتطلعات الجمهور ولذا لابد من إيجاد فضاءات تكون لها فيها أكثر حرية في التعبير عن أهدافها التي تسعى لتحقيقها.

ولذا ابتكرت المنظمات الدولية غير الحكومية لنفسها فرص أخرى بعيدة عن عما يقع داخل المؤتمرات الدولية، لتمارس أنشطة تتماشى وطبيعة تكوينها والمتمثلة أولاً: في عقد مؤتمرات موازية تناقش فيها مواضيع ذات الاهتمام الدولي لتشكل مجموعات ضاغطة غير حكومية وتمر فيها قرارات مشتركة إلى الدول والمنظمات الدولية، وثانياً: إصدار بيانات تعبر

[1]- سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص 16

فيها عن موقفها من المستجدات والتي قد تعرض فيها حلولاً لمشاكل أو خدمات أو مساعدات إنسانية [1].

أولا : عقد مؤتمرات موازية للمؤتمرات الحكومية

إن عقد المؤتمرات الموازية هو من ابتكار وإظهار لتأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في مجريات الأحداث على المستوى الدولي، وتهدف إلى التأثير أيضاً على الرأي العام العالمي ونقل تطلعات الشعوب إلى صانعي القرار في العالم، وتظهر المنظمات الدولية غير الحكومية كقوة شعبية خلال هذه المؤتمرات والتي يكون لها دور ضاغط على توجهات الحكومات، وتُعبّر المنظمات الدولية غير الحكومية عن مواقفها بإصدار بيانات باختتام مؤتمراتها معربة عن ارتياحها من قضية بيئية معنية أو تظهر وتبدي قلقها من مواقف ترى فيها ضرورة التغيير [2].

في الوقت الذي تنعقد فيه مؤتمرات للمنظمات الحكومية، تعقد المنظمات غير الحكومية مؤتمرات موازية وبتالي فالمؤتمرات الدولية تأخذ شكلين حكومية وغير حكومية، ولإظهار الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية تعقد عادة مؤتمرات قبل انعقاد المؤتمرات الحكومية، كما في وقع في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 وفي دور ثاني التأثير علي الرأي العام العالمي وتوجيهه نحو الاهتمام بقضايا معينة البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة ...) ويرافقه القيام بدور ضاغط يغيّر من توجهات الحكومات [3].

وبتكرار ظاهرة انعقاد المؤتمرات الموازية لتصبح ظاهرة مألوفة لها أهداف نبيلة، أصبح بإمكان المنظمات غير الحكومية المساهمة في رسم الخطوط الرئيسية التي ينبغي بحثها من

[1]– يسري مصطفى دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2002 ص 21.

[2]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 284 .

[3]– أماني قنديل، مرجع سابق، ص 07.

قبل المؤتمرين، ومن خلال الضغط والتأثير الذي تمارسه على الدول التي تحضر المؤتمر وأيضاً ترفع توصياتها إلى المؤتمر [1].

إنّ القيام بالمؤتمرات الموازية من طرف المنظمات غير الحكومية يعكس اهتمامها بما يجرى في الساحة الدولية، وسعيا منها بأن يكون لها تأثير على القرارات الريادية وفي الوقت المناسب رغبتها في مسايرة الأحداث.

وتعبّر المنظمات غير حكومية في نهاية المؤتمر عن مواقفها بإصدار بيانات ختامية معربة فيها عن قلقها أو ارتياحها لقضية بيئية معينة[2].

ثانيا: إصدار البيانات

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية مصدرا دقيقاً يعول عليه في إصدار البيانات والإحصائيات وإصدار النشرات التي تهتم بالبيئة ومشاكلها وكيفية المحافظة عليها، ويمكن اعتبارها من أهم القنوات التي تعمل على إيصال المعلومة للجماهير ولأصحاب القرار، ولم لها من إمكانية التجاوب بسرعة ومرونة لتثقيف المجتمع وتشجيعه على حماية البيئة.

وهناك من المنظمات الدولية غير الحكومية هدفها نشر الوعي البيئي، فأنشئت شبكة من الصحفيين المختصين في شؤون البيئة وأصدرت مجلات من أجل التوعية البيئية، ومن أمثلتها الجمعيات الإفريقية للبيئة التي تأسست في الذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم بنيروبي 1982 وقد تكونت من 21 عضو من مختلف البلدان الإفريقية[3].

ويعتبر ما يصدر عن المنظمات غير الحكومية من بيانات من الآليات القانونية التي تستعملها لتبليغ رسالتها والتعبير عن وجهة نظرها فيما يجب القيام به نحو البيئة، وتقديم تنبؤات

---

[1]– وسام نعمت ابراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 179.

[2]– وافي حاجة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، مذكرة ماجستير قانون دولي وعلاقات سياسية دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2014)، ص 76.

[3]– وافي حاجة، المرجع السابق، ص 80.

مستقبلية لتفادي ما قد يحدث من كوارث بيئية، وهذه البيانات تختلف باختلاف المناسبات نذكر منها:

1- بيان ياونانشي (Yawannanchi):

صدر هذا البيان عن مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في ديسمبر 1991 بفرنسا وتم الاتفاق علي 41 اتفاقية وأربعة إعلانات عامة، والتوقيع كان اختياريا لممثلي المنظمات غير حكومية وناقش هذا البيان مواضيع عامة ومختلفة وفي مجملها لها علاقة بالبيئة وتهدف إلى حمايتها[1].

2 - البيان الموجه للمنتدى البيئي الوزاري العالمي

عندما أقر المنتدى البيئي الوزاري العالمي خطة استراتيجية حكومية لدعم التكنولوجيا وبناء قدرات المجتمع المدني العالمي، وفي إطار تقييم خطته في دورته الثالثة والعشرون وجهت المنظمات الدولية غير الحكومية لمجلس إدارة المنتدى بياناً عبرت فيه عن رغبة المجتمع المدني في المشاركة في وضع خطة استراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات منذ البداية، وتشجيع البيان الذي تقدم به ممثلو المجتمع المدني في نيروبي في: 22 يونيو 2004، وتم التأكيد في البيان على الأخذ في الحسبان وجهة نظر المجتمع المدني باعتباره الملتقى لبناء القدرات، وكذلك الاستفادة من خبرته ومعارفه علي جميع المستويات.

والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية غير حكومية كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها، إلا أنها في مجملها تدعو إلى توجيه الرأي العام العالمي، وتجلب اهتمامه وتوقظ ضميره بخطورة الأضرار التي تلحق بالبيئة وضرورة الأخذ بمبدأ الوقاية قبل العلاج.

إن الاعتراف الدولي المستمر بالمنظمات الدولية غير الحكومية جعل منها شريكاً فعالاً له ألف حساب في كبريات المحافل الدولية وما ينجم عنها من اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم وتعالج المشاكل البيئية التي أصبحت تؤرخ العالم بأسره، وهو الوضع الذي سمح المنظمات

[1]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص ص 286، 287.

للمساهمة في إعداد ومتابعة الاتفاقيات الدولية والعمل علي تجسيدها، وتقديم خبرتها في شتى المجالات البيئية لمساعدة ودعم الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ التزاماتها، وهو من أكبر الأدوار الفعالة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومة، مع قيامها بالتحضير لعقد المؤتمرات الدولية وإعداد الوثيقة الختامية داخل المؤتمرات والقيام بمؤتمرات موازية للمؤتمرات الحكومية وإصدار بيانات ذات صلة خارجها.

ولم تكتف المنظمات الدولية غير حكومية بهذه الأدوار ذات الأهمية، بل ستبدأ دوراً لا يقل أهمية عن سابقيه، وهو تفعيل الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة مستخدمة في ذلك أساليب مختلفة.

المبحث الثاني :الدور الميداني للمنظمات غير الحكومية

سيقسم هذا المبحث لمطلبين أساسيين ف سيتم دراسة المطلب الاول: الدور الفردي لمنظمة السلام الاخضر اما **المطلب الثاني: أساليب تفعيل حماية البيئة**

المطلب الاول: الدور الفردي لمنظمة السلام الاخضر

يمر تدخل منظمة السلام الأخضر أثناء قيامها بمهمة الدفاع عن البيئة وحمايتها من مختلف الاعتداءات، التي قد تتعرض لها، والتصدي لسلوكات المخالفين عبر خطوات ومراحل تختلف، ولكي تحقق نجاحات أكبر، وتتمكن من حسب الحالات الاستعجالية عنها في الظروف العادية وهي كما يلي :

الفرع الأول : مفهوم منظمة السلام الاخضر:

منظمة السلام الأخضر هي. منظمة فاعلة على المستوى الدولي في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها، بالإضافة لكونها تتوفر على شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الدولية مما يسمح لها بأداء الدور الذي أنشأت من أجله، ولهذا سنتطرق الى تعريفها ثم أهم الأهداف التي تبنتها كما يلي:

اولا: تعريف منظمة السلام الاخضر

تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات، فيطلق عليها اسم غرينبيس بالإنجليزية Greenpeace، أما في اللغة العربية فتعرف: (غرينبيس، جرينبيس، غرين بيس وجماعة السلام الأخضر) وهي منظمة عالمية مستقلة مهتمة بالبيئة. تعرف منظمة السلام الأخضر طبقا لخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين، وحرصا منها على استقلالية قرارها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها، وتعتمد على مساهمات فردية من دعمها وهبات من جمعيات مانحة خيرية"[1].

[1]– وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر – دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014، ص 291

وقد عرفت منظمة السلام الأخضر Greenpeace نفسها على بأنها منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام.

تقود منظمة السلام الأخضر حملاتها لوقف التدهور البيئي منذ عام 1971 عندما أبحرت مجموعة من المتطوعين والصحافيين إلى شبه جزيرة أمشيتكا، هذا التحرك أسس مفهوما جوهريا في عمل المنظمة حتى اليوم وهو "الوقوف شهودا" بالوسائل السلمية لكشف الجرائم البيئية والتحرك المباشر لوقفها، وتلعب سفن المنظمة دورا مركزيا في صلب حملاتها فهي تتحرك لكشف النقاب عن المجرمين البينيين"[1].

أنشئت منظمة السلام الأخضر في فانكوفر بكندا عام 1971 المقاومة التجارب النووية التي قامت بها الولايات المتحدة في سواحل ألاسكا، ثم فرنسا 1977 ، وإسبانيا ،1984 ، مقرها في أمستردام منذ 1979 ولها 26 مكتبا وطنيا وإقليميا في جميع أنحاء العالم، هذه المكاتب مستقلة في تنفيذ استراتيجيات حملتها العالمية ضمن السياق المحلي الذي تعمل فيه، وفي البحث عن الدعم المالي اللازم من المانحين لتمويل هذا العمل، بلغ عدد المنظمين إليها حوالي 2,9 مليون، تقدر ميزانيتها ب 200 مليون دولار تطورت غرين بيس من مجموعة مواطنين لا تصنع موجة إلى تسمية غرين بيس وهو الاسم الذي صاغه العضو بيلدارئيل ليوحد حركات السلام والبيئة معا، وتأخذ اسم قوس قزح المحارب رمز سفنها من أسطورة أمريكا الشمالية كري الهندي نسبة لقبيلته التي تعرف باسم ووريورز أوف رينبو يعود ظهور هذه المنظمة على الساحة الدولية إلى المجابهة التي قامت في1985/07/10 "[2].

بين السلطات الفرنسية وأنصار البيئة الذين أصروا على ضرورة وقف التجارب النووية، مما أدى إلى غرق السفينة محارب قوس قزح (Rainbow warrior) وموت أحد ملاحيها

[1]– وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع نفسه، ص 292

[2]– غرين بيس هيكل وتنظيم منظمة السلام الأخضر، 15 أبريل 2024، متوفر على الموقع

www.greenpeace.org

وتبين لاحقا أن غرق السفينة في مياه نيوزيلندا كانت نتيجة القنابل والمتفجرات التي وضعها في السفينة رجال الاستخبارات الفرنسية ".، مما تسبب في أزمة سياسية بين فرنسا ونيوزيلندا[1].

ثانيا : أهداف منظمة السلام الأخضر:

تعتبر منظمة السلام الأخضر منظمة بيئية عالمية تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على ما تبقى منها سليما، ومن أهم أهدافها الرئيسية نذكر ما يلي:

– انقاذ المجتمع الدولي من التلوث الذي بات يحاصره.

– استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيني ضاغط، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة والمجتمع.

– الدعوة للمشاركة الجماعية وتظافر العمل التطوعي للقضاء على أخطار اشكاله التي أصبحت آثاره عامة "[2].

التلوث بجميع – العمل على دعم ونشر المبادئ والقيم الأساسية للمنظمة التي هي الاستقلال، اللاعنف السرية والحضور الدولي[3].

– المساهمة في إعداد تقارير الخبرة وذلك لوضع حلول بديلة وهنا هي تستعين بأشخاص من خارج المنظمة رجال قانون وأيضا تستعين بمعاهد بحث مستقلة ومتخصصة في المجال البيئي

[1]– المال صافية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، شهادة دكتوراه في العلوم جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص247

[2]– عدنان كاظم جبار الشيباني خالد جاسم محمد الحجيمي، المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في قوة الدولة، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى العدد 02، المجلد 12 2019، ص 680

[3]– وافي حاجة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا شهادة ماجستير في القانون، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2013/2014، ص 134

الفرع الثاني : انجازات منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة

لقد حققت منظمة السلام الأخضر انجازات وتترك على العالم الأن بصمات جيدة و قوية على أرض الواقع و لها في ذلك انتصارات شهدها الإنسان والبيئة.

فبالنسبة للمهتمين قانونيا و الدارسين الباحثين المتخصصين في الأنظمة التشريعية لمنظمة السلام الأخضر انجازات قانونية واخرى حققتها وسط الميدان وحياتنا وما نشاهده وهي انجازات عملية[1].

اولا: الإنجازات القانونية لمنظمة السلام الأخضر

أصبحت منظمة السلام الأخضر تساهم بشكل فعلي ومباشر في إرساء قواعد القانون الدولي البيئي بإسهاماتها المختلفة، وفي تأثيراتها على تنقيح وسد الثغرات القانونية والإجرائية وكذلك على مستوى إثراء القواعد الموضوعية السائدة، فهي اليوم تلعب دورها في تغيير النظرة السائدة للقواعد الدولية، بتطويرها وإعادة صياغتها من جديد[2].

شاركت منظمة السلام الأخضر الدولية في حلقة التدريب العملية التابعة لاتفاقية ستوكهولم والمعنية بالمسؤولية والجبر التعويضي بالأكاديمية الدبلوماسية في نهاية 19سبتمبر 2002 وقد عقدت هذه الحلقة استجابة لطلب من مؤتمر المفوضين في قراره الرابع الذي طلب إلى الأمانة أن تنظم مع دولة واحدة أو أكثر حلقة عمل تتناول المسؤولية والجبر في إطار الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة والمسائل ذات الصلة.

وكان لمنظمة السلام الأخضر دور بارز ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية للخبراء القانونيين و التقنيين المخصص للمسؤولية والجبر التعويضي في سياق المادة 27 من القسم الرابع إلى القسم الحادي عشر من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية ، حيث قدمت المنظمة ردود ا في صورة اقتراحات للنص التشغيلي فيما يخص توجيه مسار المسؤولية ودور طرف

[1]– احسين بهاز بقسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الأحد، 17/03/2024 ، 18:15

– ar.facebook.com/AlaslamWalqanwn/posts/515383928509866 https://ar15/04/2024، 10:34

[2]– قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص 333.

الاستيراد ، وطرف التصدير، ومعيار المسؤولية . ومن المقترحات التي تقدمت بها منظمة السلام الأخضر ما تضمنته المادة 49 كالآتي:

المادة : 49 مسؤولية الدولة" لا يؤثر البروتوكول في حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة بموجب قواعد القانون الدولي العام بصدد مسؤولية الدولة .مسؤولية الدولة عن الأفعال التي يحضرها القانون الدولي بما في ذلك الحالات التي تكون فيها دولة طرف ممتثلة امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب البروتوكول.

المادة 05 : المسؤولية المبنية على : المسؤولية المطلقة حق الرجوع، حدود المسؤولية، التأمين والضمانات المالية الأخرى.

تأسيس الصندوق, إمكانية تطبيق الصندوق، دفع التعويض والمعالجة، الحدود الزمنية، الولاية، هيئات الصندوق تسوية الدعاوى تسوية النزعات

وهذا الصندوق يعكس الجانب التضامني بين الدول و الهيئات والمسؤوليات المتفاوتة حسب قدرة كل دولة ومشاركتها في النشاط الصناعي والتجاري.

من خلال استعراض جهود منظمات الخضر يتبين مدى التوفيق بين الجانب النظري المتمثل في صياغة القواعد، وبين الجانب التطبيقي المتمثل في العمل الميداني المستمر والمتواصل للحركة وهذه الأدوار المتكاملة توفر حماية فعالة للبيئة من شأنها تحسين وتنمية اوضاع الأفراد والشعوب".

ثانيا : الانجازات العلمية لمنظمة السلام الأخضر

لقد قامت منظمة السلام الأخضر منذ نشأتها سنة 1971 بالعديد من الحملات والنشاطات و المبادرات بغية تسليط الضوء على المشاكل البيئية العالمية فكان لها الفضل في وضع الحول للكثير من التهديدات و المشاكل البيئية، و نذكر بعض هذه الانجازات[1] :

[1]– قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص 334.

" في مارس 2007: اعلنت الحكومة النيوزيلندية الغاء مقترح حرق الفحم لتوليد الطاقة فقام بعض النشطاء محليون من غرينبيس قدموا اربع سنوات من النضال الذي تضمن احتلال مدته تسعة ايام، تحديات مع المحكمة العليا، مسيرات احتجاج ، ارقاما قياسية في تقديمات الجمهور ، و"راكبو أمواج ضد الكبريت"، واجتماعات العامة.

فيفري 2007: في اطار ضربة رئيسية الى خطط الحكومة البريطانية لتنشيط الطاقة النووية، كان قرار المحكمة العليا بإطلاق برنامج جديد من محطات الطاقة النووية، غير مشروع على أساس أنها لم تفلح في توفير استشارة المواطنين والجماعات الذين يعارضون الطاقة النووية ويعتبرونها الهاء خطير عن الحلول الحقيقية لمعالجة تغير المناخ .

27 سبتمبر 2006: استونيا تطلق تحقيقا في سفينة "بروبو كوالا" بعد ثلاثة أيام من الحصار الذي فرضته سفينة غرينبيس "اركتك سانرايز" كان الاجراء الاول ضد السفينة التي سممت الآلاف وقتلت ثمانية في ساحل العاج عندما افرغت شحنة من النفايات السامه التي كانت قد رفضت في هولندا بعدما افرغت بضائعها القاتلة، أبحرت السفينة ببساطة الى استونيا دون عوائق، الى حين اتخذت غرينبيس الاجراءات اللازمة .

جويلية 2006: وافقت شركة ماكدونالد على وقف بيع الدجاج الذي يتغذى بالصويا المزروعة في المناطق التي أزيلت اشجارها حديثا في غابات الامازون المطرية، ثم اصبحت أكثر فعالية في اقناع شركات الأغذية والسوبر ماركت، مثل "مارك اند سبنسر"، "سينسبري"، "أسدا" و "ايتروسي"، بالتوقيع على سياسة عدم ازالة الغابات.

26 حزيران/يونيو 2006 : شركة "ديل" تصبح احدث شركة تعد بإزالة اسوأ المواد الكيميائية السامة من المنتجات، وتتابع عن كثب تحرك منافسها ايش بي" لقد ضغطا على الشركتين لجعل منتجاتهما أكثر "خضارا"، وتساعد في قمع نمو جبل النفايات الالكترونية السامة .

31 ماي 2006: رغم الضغط الشديد من جانب صناعة الطاقة النووية، أكدت اسبانيا ان المحطات الثمانية العاملة في البلد سيتم استبدالها تدريجيا لصالح الطاقة النظيفة والمتجددة "

وتنضم اسبانيا الى السويد والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهي خامس دولة أوروبية تتخلى عن الطاقة النووية[1].

3 أفريل 2006 بعد أشهر من الضغط واجراءات صارمة من المستهلكين، ونشاط متواصل على الانترنت، وأكثر من مئة الف رسالة الكترونية من المدافعين عن المحيطات في كل العالم ،سحبت شركة "غورتون" للموردين والمأكولات البحرية، والشركة الأم " نيسوي" سحبت دعمها النشط الياباني لصيد الحيتان.

9 مارس 2006 شركة الالكترونيات العملاقة هيوليت باكارد تلتزم بالانتقال الى خطة شاملة لإزالة مجموعة من المواد الكيميائية الخطرة في منتجاتها 16

فيفري 2006: اعلن الرئيس الفرنسي شيراك استدعاء سفينة كليمنصو الحربية" الاسبستوس لادن" التي عادت ادراجها متوجهة الى فرنسا . فضلا لأعمالنا، ورسالة الكترونية الى شيراك وفضيحة دولية محرجة لم تترك لفرنسا أي خيار سوى التخلي عن محاولة مضلله للإلقاء نفاياتها السامة في الهند

14 فيفري 2006: مساحة تساوي ضعف مساحة بلجيكا تحظى بحمايه اكبر في الامازون بعد مرسوم رئاسي من قبل رئيس البرازيل لخلق 6.4 مليون هكتار منطقة محافظة، ما يشكل انتصارا عظيما لشعب الامازون الذي يحارب مغتصبي الاراضي ومربي المواشي وقطع الأشجار. المرسوم يدعو الى بناء محمية مساحتها حوالي 1.6 مليون هكتار لتكون محمية بصورة دائمة من قطع الأشجار وازالة الغابات7 فيفري 2006: غابة الدب الكبير المطرية انقذت من التدمير احس بعشر سنوات من العمل الصعب الخطير والمحزن. اضف اليها آلاف الناشطين حول العالم، بعضهم مسؤول عن الرسائل الالكترونية، آخرون وقفوا في الحصار ، وبعضهم صوتوا ضد الدمار الشامل. بعضهم تعرض للضرب والمحاكمة والاعتقال ولكن في نهاية المطاف الحس السليم قد ساد واحد اهم كنوز العالم قد انقذت من الدمار[2].

[1] . –http://www.greenpeace.org/arabic/about08/05/2024، 01:17/

[2] . –http://www.greenpeace.org/arabic/about/ 08/03/ 2024، 01:17

4 أكتوبر 2005 تتخلى الشركة العملاقة موتورولا للإلكترونيات، وشركات العناية بالصحة والجسد أوكسيتان عن استخدام المواد الكيميائية السامة في منتجاتها.

5 ماي2005: كان يمكن لدمى "باربي" الرديئة النوعية ودمى "تيليتابيز" السامة والبطات المطاطية المتحللة أن تتسبب شيئاً فشيئاً بتسميم الأطفال فقد تبيّن أن المواد الكيميائية التي تجعل هذه الدمى طرية على نحو يغري الأطفال الصغار بعضها، تتلف بعض أعضاء الحيوانات لكن البرلمان الأوروبي منع المصنعين من استخدام ست من هذه المواد الكيميائية السامة، منقذاً أوروبا للأبد من العديد من الدمى السامة [1].

وتتكاثر الأدلة على ذلك عبر انجازات المنظمة:

1978 منع المجازر التي هددت بانقراض الفقمة الرمادية شمالا.

1982 حظر صيد الحيتان.

1993 ومنع التخلص من النفايات الصناعية والنووية بإلقائها في البحار.

1994 انشاء ملاذ آمن للحيتان في منطقة القطب الجنوبي.

1998 منع استخدام شباك الصيد العائمة العملاقة في الاتحاد الاوروبي .

وخلاصة لهذا الفصل نذكر ان منظمة السلام الأخضر بذلت جهودا ضخمة و فعالة لحماية البيئة و المحافظة على دوامها واستقرارها لأن البيئة مرتبطة بالإنسان بل حتى بوجوده، ولقد تنوعت أساليب المنظمة للمحافظة على البيئة بطريقة سلمية فمنها الوقائية ومنها العلاجية.

وعموما ان لم تفد هذه الأساليب السلمية فتلتجئ الى القضاء، ومن هنا تتدخل المنظمات بهذه الأساليب بطرق في حالات استعجالية وطرق اخرى في الحالات العادية وبذلك حققت منظمة السلام الأخضر انجازات يشهد لها العالم بذلك الدور الفعال الذي قدمته في الميدان الدولي علميا وانجازات اخرى قانونية فقد طورت القانون البيئي واعطت للمهتمين والدارسين لمجال البحث.

[1] –http://www.greenpeace.org/arabic/about/. 01:25 08/03/2024

المطلب الثاني: أساليب تفعيل حماية البيئة

لا يتوقف دور المنظمات غير الحكومية بانعقاد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، بل سيتم وبشكل مكثف في متابعة نتائج ما تمخض عنها في محاولة لتفعيلها باستخدام أساليب وآليات مناسبة، وهي المسألة التي سنتعرض لها في الفرع ، الأول : الأساليب السلمية لتفعيل الحماية البيئية، و الفرع الثاني : أساليب المواجهة لتفعيل الحماية البيئية.

الفرع الأول : الأساليب السلمية لتفعيل الحماية البيئية

لقد وجدت المنظمات الدولية غير الحكومية للوقوف جنباً إلى جنب للدول، ويتمثل دورها الحقيقي في القيام بأنشطة مكملة لما تقوم به الدول من أدوار في حماية البيئة لا أن تقف ضدها، وللمنظمات الدولية غير الحكومية أدوار عديدة، يمكن التعرض لها من خلال فرعين الأول: أساليب الدعم، والثاني: أساليب المراقبة.

اولا : أساليب الدعم

نظراً لأن الدول هي أول من اعترف بالمنظمات غير الحكومية ووفرت لها الوضعية القانونية المناسبة للقيام بنشاطها ووظائفها، لذا فمن الواجب على تلك المنظمات القيام بدورها نحو الدول فيما تملكه والدولة في حاجة إليه.

وفي سبيل ذلك تستخدم المنظمات غير الحكومية آليات مختلفة من أجل مساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها في مجال حماية البيئة، وهي أحد مظاهر التعاون والتضامن بين الكيانين، وهذه الأساليب تتمثل أولا : في مرافقة الدول في تنفيذ برامج العمل وتوصيات المؤتمرات وبنود الاتفاقيات، وثانيا : في مساعدة الدول من خلال تزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والتقنية[1].

أ- مرافقة الدول في تنفيذ التزاماتها البيئية

جرت عادة المؤتمرات الدولية خاصة البيئية منها – على الخروج بوثيقة ختامية تتضمن جملة من التوجيهات والمبادئ وبرامج عمل التي يستوجب على الدول تنفيذها في آجال محددة،

[1]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص ص 291، 292.

ولكون تنفيذ هذه الالتزامات يتطلب بالدرجة الأولى وعياً جماهيرياً، فإنّ الدول تلجأ عادة إلى فعاليات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتستفيد من خبرتها وكفاءتها وسرعة وصولها إلى كافة شرائح المجتمع سواء كقناة لإيصال المعلومة أو الحصول عليها.

ويظهر دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من خلال مساعدة الدول على تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية التي تُعد المرحلة الأهم في مسار هذه المؤتمرات، وبذلك تكون هذه المنظمات أحد الفاعلين الاجتماعيين والجهات المعنية بتنفيذ الإجراءات، كما كانت تحتل موقعاً أساسياً في اتخاذ تلك الإجراءات والقرارات .

وعلى مستوى تنفيذ التوصيات، بدأت المنظمات الدولية غير الحكومية تظهر كمساهم جديد تنفيذ بعض البرامج والخطط، ففي مؤتمر القمة الاجتماعية بدأ التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في تنفذ توصيات المؤتمر، فقد أقرت وثيقة المؤتمر بدور هذه المنظمات في صياغة القرارات وتنفيذها وتصميم تنفيذ المشاريع المحلية، والتعاون فيما بينها ومع الوكالات الحكومية في مجالات الخدمات الصحية والتعليمية.

يظهر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية في رفع درجة الوعي العام ولتجاوز حصر السلطة والموارد في يد فئه معينة من السكان، وتبني نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية يستجيب للحاجيات الإنسانية ويمكّن المواطن من المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية، وحسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فان نسبة مساهمه المنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية تقدر ب 25 بالمئة وهذا ما يفرض علاقة سليمة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدولة قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية حياة المواطن[1].

لقد تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي بانعقاد العديد من المؤتمرات التي كانت لها برامج عمل مختلفة فمنهم من تناولها بطريقة غير مباشرة من خلال مناقشة مواضيع لها

[1]– يسرى مصطفى، مرجع سابق، ص 81

ارتباط وثيق البيئة كقضية التنمية والفقر والغذاء ... ولمتابعة الدول تنفيذ التزاماتها من الاتفاقيات وجدت عدة آليات من بينها تقديم الدول لتقارير منتظمة، الحصول على معلومات عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية، ومراقبة سلوك بانتظام من طرف المنتديات، القومية والإقليمية ومجموعات العمل، شبكات القطاع الخاص أو النقابات المختلفة[1].

من خلال توجهات المؤتمرات يبدو جليا أن لكل مؤتمر معايير دولية وضعت أهداف عملية حيث برزت ثلاثة مجالات مترابطة ذات صلة وطيدة، هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة[2].

إن المقررات الصادرة عن المؤتمرات ليس لها معنى إن لم تتجسد في أعمال ملموسة، وتتكفل لمتابعة تنفيذها كيانات مؤهلة كالمنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية الحكومية، وأصبحت هناك طريقة جديدة لمتابعة تقدم التنفيذ على مدى خمس سنوات الموالية للمؤتمر تعرف ب (5) (plus) والجديد أيضا في المؤتمرات هو الاعتراف للمنظمات الدولية غير الحكومية باتخاذ القرارات وتنفيذها واحتلالها موقعا أساسيا من بين الجهات المعينة بتنفيذ الإجراءات .

والأمر الذي يكتسي أهمية في هذا العنصر هو إقامة علاقة شراكة سلمية بين الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية من اجل تحسين حياة المواطن وتحقيق تنمية مستدامة وهذا يتم بتقديم المساعدات من احد الطرفين الى الأخر الذي يكون في حاجة إليها[3].

ب- دعم الدول بالبحوث والدراسات العلمية

تحقيق تنمية مستدامة لابد من تضافر جهود كل الكيانات والهيئات والمؤسسات دول ومنظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية بيئية، مراكز بحث، أوساط علمية وهذا

[1]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص292.

[2]- جمعة طه عبد العالي الحماية الدولية للنبات كعنصر من عناصر البيئة (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2002)، ص 68.

[3]- فهيمة شرف الدين دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، الأمم المتحدة، نيورك، 2003، ص 186.

ما جاء في بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الثانية والأربعين ما يعبر بصدق عن ضرورة التعاون بين كل الأطراف[1].

لقد فضلت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية اسلوب التعاون والمساعدة على سبيل المثال، تعامل مجمع "canon" للأجهزة الإلكترونية لعدة سنوات مع الصندوق العالمي للطبيعة (wwf) في مساعدتها على تنمية الوعي البيئي عند الشباب على الخصوص، فعند اشهار منتج الشركة يتم تصوير غابة استوائية مثلا[2].

أمّا في بعض الاتفاقات البيئية، مثال ذلك اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي تقوم هيئتها الرسمية كالسكرتارية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية لمساعدتها على تنفيذ هذه الاتفاقيات[3].

لقد تم انشاء المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية المنبثق عن المؤتمر الدولي للسلامة الكيميائية، خلال اجتماعية الاول في افريل 1994 بستوكهولم الذي يعتبر آلية نوعية للتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية، من أجل تقسيم المخاطر الكيميائية وادارتها سلميا مع مراعاة أثرها السلبي على البيئة[4].

إن المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بمساهمات هامة، وفي مختلف المجالات من بينها التعليم والجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد نشر الوعي البيئي، وتطوير القدرات التقنية والتنظيمية لحماية البيئة من المخاطر التي تهدد توازنها إلا أن لم يُتبع بأسلوب رقابي محكم لتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية في هذا الميدان[5].

[1]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص293.

[2]– مولود موسعى، مرجع سابق، ص 232.

[3]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 293.

[4]– ابراهيم سيد أحمد، حماية البيئة من التلوث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 20.

[5]– وافي حاجة، مرجع سابق، ص 88

ثانيا : أساليب المراقبة

من الملاحظة أنّ انتشار المنظمات الدولية غير الحكومية وتعاظم دورها قد أثر بشكل ملحوظ على المفاهيم الأساسية السائدة في القانون الدولي، حيث تمكنت المنظمات في الآونة الأخيرة من التأثير في السياسات الإقليمية والدولية إزاء البيئة، بسبب قيامها بمراقبة امتثال الدول وتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاقيات الدولية البيئية (أولاً) ، ولها إمكانية الإبلاغ للهيئات المعنية في حالة وجود ما يؤكد أنّ أحد الدول والأطراف لم تلتزم بما تم المصادقة عليه (ثانياً)[1].

أ- مراقبة الامتثال

تقوم المنظمات غير الحكومية بمراقبة امتثال الدول وتنفيذها لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات البيئية، ولها أيضا مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني في اتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي" يمكن لأي منظمة غير حكومية أو أي شخص أن يسلم سكرتارية الاتفاقية ما يؤكد بان احد الدول الأطراف قد فشلت في تنفيذ قواعد القانون الدولي للبيئة ليتم اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الهيئة المسؤولة في الاتفاقية.

ومن بين الوظائف للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي وظيفة المراقبة حيث تقوم المنظمة بالإنذار بالخطر بين الدول والأطراف المعينية مباشرة في النزاع المسلح أولا، ثم بعد ذلك في المجتمع الدولي ككل[2].

لقد نجحت المنظمات الدولية غير الحكومية في إجاد صيغ قانونية مناسبة لمحاسبة الدول والهيئات الدولية، عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة ومن الأمثلة: نجاح المنظمات غير الحكومية سنة 1993 بتقديم الدعم للبنك الدولي لإنشاء فريق تفتيش يهتم بتقييم الأضرار التي تصيب الأفراد والتي تسببها المشاريع التي يدعمها ويمولها البنك لاتخاذ القرار المناسب في حالة وقوع الضرر لدفع التعويض للمتضررين أو توقيف أو سحب الدعم المالي

[1]- شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 364.

[2]- وافي حاجة المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، المؤرخة في 17 يونيو 2015، ص 67.

للمشروع[1].بسبب التطورات الميدانية للمجتمع الدولي أصبح سير المؤسسات الدولية متفتحا على المنظمات الدولية غير الحكومية، وهذا ما دفع الأمم المتحدة لإعطاء المئات من المنظمات الدولية غير الحكومية صفة المراقب في المحافل الدولية[2].

لأن للمنظمات الدولية غير الحكومية دور أساسي في تعزيز قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الوقوف عن عدم الامتثال للدول والقيام بالإبلاغ للجهات المعنية.

ب- القيام بالإبلاغ

ومن امثل ذلك ما تقوم به منظمة السلام الأخضر بإصدار دليل سنوي بانتظام تصنف فيه الشركات الصناعية والتجارية وهو ما فعلت مع مصنعي التلفزة وأجهزة الحاسوب الشخصي والهواتف النقالة، فقد تحصلت على سبيل المثال "سوني اريكسون" المرتبة السادسة في الدليل التي تم إطلاقه في 2012 ويتم من خلال هذا الدليل الإبلاغ على المنتجات التي تحمل مواد خطره على البيئة، حيث يراعي في مدى التزام الدول والشركات في صناعة هواتف محمولة صديقة للبيئة.

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بالإخطار في حالة التجاوزات الحاصلة في ميدان حماية البيئة، من خلال ما تقوم به من نشاطات دولية متنوعة تأثر إلى حد كبير في إتخاذ القرار السياسي للدول، وهذا يجعل من المنظمات الدولية غير الحكومية تفرض رقابتها على الهيئات الدولية لتنفيذ التزاماتها وفق الاتفاقيات لتقديم تقاريرها للهيئات المعنية، ومن الأمثلة ما جاء به بروتوكول كيوتو حيث منح للمنظمات الدولية غير الحكومية حق الإبلاغ على

[1]- وافي حاجة، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، المؤرخة في: 17 يونيو 2015، ص 67

[2]- العشاوي صباح ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، طبعة ،1 ، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، 2010، ص 447.

النشاطات الضارة للبيئة التي تمارسها الدول والحكومات إلى لجنة الامتثال التابعة للبروتوكول التي بدورها تقوم بالدراسة عن عدم الامتثال والنتائج المترتبة عنها[1].

إن الأساليب السلمية التي تعتمدها المنظمات الدولية غير حكومية لتفعيل الاتفاقيات الدولية البيئية المتمثلة في الدعم والمراقبة قد لا تحقق أهدافها، وبالتالي تلجأ إلى أساليب أخرى أكثر فعالية تتسم بالمواجهة، تُجبر الدول على القيام بالتزاماتها سنوضحه فيما يلي.

الفرع الثاني : أساليب المواجهة لتفعيل حماية البيئية

تختلف الأساليب التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية لمواجهة اعتداءات الدول على البيئة، حيث تتدرج من التنديد والاحتجاج عن الممارسات السلبية (الفرع الاول)، إلى الضغط والمواجهة (الفرع الثاني).

اولا : التنديد والاحتجاج عن الممارسات السلبية

إنّ التقارير والبلاغات الصادرة عن المنظمات الدولية غير حكومية قد لا تجدي نفعاً ولا تحقق الغاية المرجوة منها ، فتلجأ إلى وسائل أكثر تأثيراً على الرأي العام من حيث تنبيهه وتعبئته ومن بين هذه الوسائل التنديد بالممارسات السلبية (أولاً)، الاحتجاج عن الممارسات السلبية (ثانياً).

أ- التنديد بالممارسات السلبية

يُعد التنديد من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية بما تمارسه الدول والمنظمات الحكومية ضد البيئة وسيلة من الوسائل المعارضة لقراراتها وسياساتها وخاصة تلك الساعية لتحقيق مزايا اقتصادية ومالية دون الأخذ بالاعتبارات البيئية، ويأخذ التنديد أشكال مختلفة كانتقاد المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها

[1]- سلافة دارق عبد الكريم شعلان الحماية الدولية للبيئة ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، طبعة 1، 2010، ص 92.

من بروتوكول كيوتو حول التخفيض من كميات الغازات الدفيئة التي تكون سببا في زيادة الحرارة على الأرض وحدوث ظاهرة الاحتباس الحراري[1].

إن التنديد بالأعمال العدائية ضد البيئة التي تكون الدول والمنظمات الحكومية سببا فيها، قد لا تحقق نتيجة، فاستحدثت المنظمات الدولية غير الحكومية وسائل أخرى تحقق أكثر استجابة من طرف حكومات الدول وهو الاحتجاج عن الممارسات السلبية.

ب- الاحتجاج عن الممارسات السلبية

عادتا ما تختار المنظمات الدولية غير حكومية مواقع حساسة واستراتيجية لتنظيم الحمالات الاحتجاجية، لتضمن بها أكبر تأثير ومشاركة ممكنة وأوسع تغطية إعلامية، كالقيام بالاحتجاج في الشوارع الرئيسية للعواصم والمدن الكبرى ، أو أمام هيئات ومؤسسات حكومية، أو أمام التمثيليات الدبلوماسية والسفارات التابعة للدول الموجهة ضدها الحملة[2].

وتعد الحملات الاحتجاجية من الأساليب المفضلة لدى بعض المنظمات غير الحكومية لأنها غالباً ما تكون نتائجها ايجابية في كسب المعركة في مواجهة الدول، ومن أشهر المنظمات التي تستعمل هذه الآلية هي منظمة العفو الدولية حيث اكتسبت شهرة عالمية من خلال الحملات التي تنظمها ، ففي عام 1990 قامت بحملات ضد العديد من الدول، ومن بينها الدول الإفريقية كتشاد والسودان[3].

وأحياناً يكون اجتماع المنظمات الدولية غير الحكومية في أماكن إنجاز المشروع، وخاصة إذا تعلق الأمر بالتجارب النووية وإنشاء مراكز لها ، ومن أمثلة ذلك ما قامت به منظمة السلام الأخضر سنة 1985 حيث توجهت إلى جزر المحيط الهادي التي تقيم فيها

---

[1]- عياد مليكة دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2003/2002 ص 111

[2]- بركات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في الحقوق كلية الحقوق، بودواو، جامعة بومرداس (2005، ص 85

[3]- الأعرج سمير، تغطية وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا، بين الآليات الرسمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون جامعة الجزائر 1، 2011/2012)، ص 245

الحكومة الفرنسية تجارب نووية، وقد أدى موقف المنظمة الرافض للتجارب إلى تفجير سفينتها التي تمتلكها وقتل صحفي على متنها من طرف عسكريين فرنسيين، الشيء الذي أوقع السلطات الفرنسية في فضيحة كبرى أثر سلباً على حكومتها.

وفي مدينة "سياتل" الأمريكية انعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى: 4 ديسمبر 1999 المؤتمر الوزاري الثالث لأعضاء منظمة التجارة البالغ عددهم 135 دولة، وكانت مشاهد المظاهرات في المدينة من أكبر المشاهد التي عرفها القرن العشرين ضد المنظمة العالمية للتجارة التي لا تهتم إلا بتحقيق المكاسب المادية، وقد أكد مدير منظمة السلام الأخضر بأن مظاهرات سياتل قد حققت أهدافها وأنّ المنظمة العالمية للتجارة ستأخذ بجدية المطالب البيئية.[1].

ومن أمثلة مظاهر الاحتجاج في الألفية الثالثة ما قامت به منظمة السلام الأخضر من جانفي إلى أفريل 2010، حيث تصدى الناشط والمنظمات لقطارات معبئة بالنفايات النووية الفرنسية التي كانت في طريقها للتصدير إلى روسيا عن طريق الموانئ، حيث تجمهري المناضلون على طول خطوط السلك الحديدية وعلى أبواب المصانع حاملين لافتات كتب عليها "روسيا ليست مزبلة" وقد قامت المنظمة بنفس المظاهرات أيضا في روسيا، حيث قامت البواخر التابعة للمنظمة بعرقلة البواخر المحملة بالنفايات، ومن مظاهر الاحتجاج قام مناضلو المنظمة بحمل نفاياتهم ومزابلهم ووضعوها أمام أبواب "مصانع أريفا" "AREVA" وشركة كهرباء فرنسا "EDF" واعتبرت المنظمة ما قامت به فرنسا منافي للقانون الروسي الصادر في 1989 لحماية البيئة، وكذلك التوجهات الأوروبية الصادرة في 2006 المتعلقة بمراقبة النفايات النووية[2].

[1]– قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، (رسالة دكتوراه في العلوم القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2002، ص 25

[2]– وافي حاجه، مرجع سابق، ص 144.

إن أغلب ما تطالب به المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن البيئة يتعارض مع مصالح الدول الغنية والفقيرة على حد السواء وكلاهما يرى على أن هذه المطالب تشكل عائق أمام التنمية والمحافظة على اقتصاداتهما، وهذا ما يجعل المنظمات الدولية غير الحكومية في مجابهة دائمة مع الدول التي قد لا يخدمها التوقيع على بعض الاتفاقيات التي ترتب التزامات على أطرافها، فتلجأ تلك المنظمات الدولية غير الحكومية إلى استعمال أساليب التنديد والاحتجاج على الممارسات السلبية، فإن لم تحقق هذه الأليات الاستجابة المرجوة فتستعمل أساليب أخرى لافتكاك مطالبها وهو ما سنتعرض له الآن.

ثانيا : الضغط والمواجهة إزاء الممارسات السلبية

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بمواقف مهمة من خلال التنديد والاحتجاج عن الممارسات السلبية، وذلك بهدف لفت انتباه السلطات ووضعها أمام الأمر الواقع للتفكير بجدية لاتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة الأخطار البيئية والبحث عن الحلول المناسبة لها، فإن لاحظت المنظمات الدولية غير الحكومية أنّ الدول المعنية لم تقم بواجبها فتلجأ إلى استخدام أساليب التصعيد وهما الضغط والمواجهة اللذان يعتبرن أكثر تأثير على الطرف الآخر وتحقق أكثر استجابة إلا أنّها تتطلب نوع من التضحية من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية لبلوغ هدفها وتحقق مطالبها، ويمكن ترتيب البحث فيهما على النحو التالي: الضغط على الحكومات (أ) ثم مواجهة الممارسات السلبية (ب).

أ- الضغط على الحكومات

بالرغم من نظرة الدول للمنظمات الدولية غير الحكومية على أنها جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية ومن ثم ليس لها نظام دولي حقيقي، إلا أنها تمكنت من النشاط في العديد من الميادين لاسيما في مجال البيئي، واكتسبت شهرة ونفوذ دولتين حتى أصبح يطلق

عليها تسمية جماعات الضغط الدولية [1]. وما يؤكد ذلك أن تقاريرها السنوية البيئية لها وقع وتأثير كبيرين على الرأي العام في معظم أرجاء العالم، وكذلك خلقها وتطويرها لقواعد القانون الدولي الملزمة للدول جمعاء[2].

وتعتبر آلية الضغط على الدول لإجبارها على الكف عن انتهاكاتها للبيئة من أقوى وأنجع الآليات في مجال الحماية وتأخذ عدة أشكال، منها الضغوط المادية كالدعوة إلى ممارسة الضغوط الاقتصادية وكذلك ممارسة الضغوط العسكرية، ومنها الضغوط المعنوية من خلال استخدام وسائل الاعلام بشتى أنواعها [3].

إلا أن المنظمات الدولية قد تلجأ إلى آلية أخرى لحماية البيئة قصد تسريع الاستجابة من طرف الدولة المخالفة أو أن التهديد للبيئة يعد تهديداً صارخاً يحتاج إلى تضحية أو أن كل الأساليب تبقى عاجزة أمام مواجهة الممارسات السلبية.

ب- مواجهة الممارسات السلبية

إن وقوع الضرر والاعتداء على البيئة يُجبر المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية ذلك على عدم الوقوف مكتوفة الأيدي بل لديها من أساليب المواجهة ما يعبر عن موقفها من هذه الخروقات، ولكون الدول والشركات العالمية اكثر الأطراف خرقاً للقوانين، فكثيرا ما يؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الأطراف المدافعة والأطراف المعتدية. تعد منظمة السلام الأخضر باعتبارها منظمة ذات اهتمام بيئي تهتم بالدفاع عن البحار والمحيطات وحماية الغابات وإيقاف التغير المناخي، ومعارضة استعمال الملوثات والأسلحة النووية، وأكثر من استخدام أسلوب الاحتجاج المباشر غير العنيف، في ايصال رسائلها دون استخدام للقوة للحد من نشاط أو منعه، ويكون عملها على خطوات انطلاقا من التحقيق في الأضرار البيئية، ثم البحث عن سبل

[1]- يعرف بعض الفقهاء جماعات الضغط بأنها أية" منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم" أنظر: وديع طوروس الاقتصاد السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طبعة 1 ، طرابلس ، لبنان، 2010، ص 206

[2]- وافي حاجة، مرجع سابق، ص 99.

[3]- لعرج سمير، مرجع سابق، ص ص 237-242.

تجاوزها بالتشاور مع اصطحاب القرار لتجسيدها، ثم إعلام الجمهور بالخطر واستخدامهم كأداة ضغط على المعتدين على البيئة، وأخيراً المواجهة لإرغام المسئولين على معالجة قضايا البيئة [1].

كما استخدمت ذات المنظمة أسلوب المواجهة ضد الحكومة الفرنسية سنة 1985 نتيجة قيامها بتجارب نووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها فأسفر على ذلك خسائر بشرية ومادية على مستوى السفينة التابعة للمنظمة[2].

وقد استخدمت منظمة أصدقاء الأرض أيضاً أسلوب المواجهة من خلال تعاونها مع الشركاء والمجتمعات المحلية لشن حملات لمكافحة قطع الأشجار وإزالة الغابات[3].

ويعد اللجوء إلى القضاء أحد أساليب المواجهة ، أيضا ، للمطالبة بوقف الانتهاكات البيئية وجعل قواعد قانون حماية البيئة أكثر فعالية، ومن بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تستعمل الطريق القضائي نجد الصندوق الدولي للطبيعة، الذي قام برفع العديد من الدعاوى القضائية كانت الغاية منها حماية الوسط الطبيعي، ومن أمثلتها رفع دعوى أمام المحاكم النمساوية لإلغاء مشروع إنجاز سد هيدرو كهربائي ضخم بمنطقة الدانوب بالنمسا، الذي كان سيقام امام ارض غابية ضخمة والتي تعتبر الوحيدة من نوعها في أوروبا، وبقرارين صادرين عن المحكمة العليا النمساوية في جانفي 1985 وسبتمبر 1986 أُلغي إنجاز هذا المشروع، وهو ما يعد انتصارا للمنظمة

لقد تناولت في هذا الفصل مشاركة المنتظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة بمختلف مجالاتها وعلى المستويين الاقليمي والدولي، من خلال مساهمتها في المحافل الدولية

---

[1]– كموخ إيمان الهيئات الدولية والوطنية لحماية البيئة، مذكرة ماستر ،حقوق كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014)، ص11

[2]– شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 305

[3]– كموخ إيمان، مرجع سابق، ص10 "منظمة بيئية عالمية، تأسست سنة 1969 تتكون من 76 دولة، وتشكلت هذه المنظمة العالمية نتيجة تجمع منظمات محلية صغيرة، مكتبها الرئيسي في أمستردام تعمل على مواجهة المشاكل البيئية :أنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها. ححين ،سفيان مرجع سابق، ص12.

في ارساء الاتفاقات الدولية البيئية، واستعمال الاساليب التي تتماشى وطبيعة الموضوعات التي تستهدفها هذه الحماية فتعمد الى الاعداد وتجسيد الاتفاقيات بصفتها مقترحا أو مفاوضا وتسعى لتقديم الدعم للدول وللمنظمات الدولية للوفاء بتلك الالتزامات مستعينة بالخبرة العلمية والقانونية والاقتصادية وتسعى دوما لتقديم وجهة نظرها فيما يحقق اكبر حماية من المخاطر التي تهدد البيئة وقد استغلت المنظمات الحكومية فضاءا ثانيا لفرض وجودها والتأثير فيه من خلال مشاركتها داخل المؤتمرات الدولية للبيئة بالتحضير لانعقادها والمساهمة في اعداد الوثيقة الختامية وللعب دور اكبر تقوم بعقد منتديات موازية خارج المؤتمرات واصدار بيانات ولم يتوقف نشاط المنظمات غير الحكومية عند هذا الحد بل كان نقطة بداية لمجهود متواصل ومتجدد لتفعيل الاتفاقيات الدولية البيئية مستخدمة اساليب سلمية واخرى مضادة بما يحفظ للبيئة توازنها .

خاتمة

من يوم إلى آخر وموضع البيئة ومشكلاتها يزداد توسعا ، فبعد أن كان هذا الموضوع يؤرق الدول فقط ويشكل لها عقبة حقيقة في الوفاء بواجباتها تجاه رعاياها خاصة فيما يتعلق بالأمن و التنمية، أصبح هذا الموضوع يشكل حيزا كبيرا من اهتمام الأفراد و المنظمات الدولية غير حكومية.

فبعد تطور حقوق الإنسان عبر الأجيال الثلاثة وازدياد وعي المجتمع بحقوقه الأصلية وخاصة منها " حق الإنسان في بيئية نظيفة وسليمة "، تشكل ضغط كبير على الدول بسبب هذه المتغيرات و أضحت الدول مرغمة على احترام هذه المعايير وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية البيئية.

وقد كان لمؤتمر ستوكهولكم 1972، الدور الكبير في تبيان أهمية المحافظة على البيئة الدولية مع تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للثروة، وكان لبنة أساسية للعديد من الاتفاقيات الدولية التي تلته على غرار مؤتمر ريو 1992 و كيتو 1997، وقد شكلت كل هذه الصكوك الدولية الإطار الشرعي لعمل المنظمات غير حكومية التي سرعان ما أصبحت تتمتع بوزن كبير على الصعيد الدولي بحيث استطاعت أن تكسب ثقة الأمم المتحدة و كل الدول بالإضافة إلى المجتمعات التي تمثلهم وتدافع على حقوقهم و مصالحهم، و هذا بالنظر للنتائج الايجابية التي حققتها ولا تزال تفعل.

وبفضل احتكاكها بالقضايا الدولية بشكل مباشر و خبرتها استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تترك بصماتها في العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية التي ساهمت في إنجاحها بدأ من التحضير والمشاركة إلى غاية التصديق عليها من طرف الدول ثم السهر على احترامها وهذا بواسطة الأساليب التي تراها ملائمة لعمليات المراقبة و الإشراف و فرض الاحترام.

لقد استطاعت المنظمات غير حكومية البيئية على غرار منظمتي السلام الأخضر و منظمة أصدقاء الأرض أن ترفع من درجة وعي المجتمع الدولي بقضايا البيئة، بحيث برهنت

على قربها الشديد من البيئة كموروث إنساني يتطلب تعاون مشترك مابين كل الفواعل الدولية دون استثناء.

وانطلاقا من هذه الأدوار التي تلعبها المنظمات غير حكومية في سبيل تكريس الاتفاقيات الدولية البيئية، وبالنظر للوعي الكبير الذي ساهمت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية في نشره على كل الأصعدة وانعكاس ذلك إيجابا على ردود أفعال المجتمع الدولي في إحترام هذه البيئة وترقيتها بكل السبل المتاحة، فإنه يمكن الإقرار بان المنظمات الدولية غير حكومية استطاعت أن توفق بشكل كبير في نقل الالتزامات الدولية الملقاة على الدول تجاه حماية البيئة خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية البيئية من الفكرة إلى الواقع ومن التشريع إلى التنفيذ وهو ما يشهد به الواقع اليوم ونقره الدول والأمم المتحدة على حد سواء ويمكننا في الأخير أن نشير إلى أهم النتائج المتوصل إليها والتي تخص موضوع الدراسة وهي:

أولاً: لقد شكل مؤتمر استوكهولم لعام 1972 منعرج كبير في تطور الاتفاقيات الدولية البيئية، وساعد في توفير الأرضية الخصبة لأغلب الاتفاقيات الدولية البيئية التي تلته والتي تعتبر تكملة لهذا المؤتمر.

ثانياً: إن المعايير التي تقترحها المنظمات غير حكومية عند إعداد الاتفاقيات البيئية، هي معايير قياسية تم ضبطها وفق مقتضيات حماية البيئة، لذا يستحسن من الدول أخذها بعين الاعتبار خاصة وأنها تتطابق مع شروط حماية البيئة وعدم إهمالها وقت صياغة الاتفاقيات البيئية.

ثالثاً: يمنح المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية البيئية التي تتمتع بخبرة و كفاءة عالية وهذا على غرار منظمة السلام الأخضر، والغاية من ذلك تذليل عمل أجهزة الأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي واستغلال خبرة هذه المنظمات في كل ماله صلة ويمكن في الأخير اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي كما يلي: أولاً: فيما يتعلق بإنشاء المنظمة غير الحكومية

1- على الأفراد أو الهيئات الخاصة التي تتطلع لإنشاء منظمة دولية غير حكومية أن تقوم بتوفير كل الإجراءات والترتيبات التي يتطلبها ويفرضها القانون، كما يجب عليها أن توظف الكادر المؤهل جدا خاصة الهرم الإداري و التنفيذي ويحبذ أن يكون من ذوي الخبرة الكبيرة في القانون و علم الاجتماع و العلوم المتصلة بالبيئة بصفة عامة.

2- إن الأمم المتحدة تشجع أجهزتها على التنسيق و التعاون مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة، وهذا على أساس المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، لذا على المنظمة الدولية غير الحكومية أن تتخصص في مجال أو فضاء محدود كالتلوث النفطي البحري أو رصد التلوث الإشعاعي، وهو ما يسمح بتكوين خبرة كبيرة لدى المنظمة يمكن الاستعانة بها وقت الحاجة.

3- يجب على المنظمات غير حكومية البيئية، أن لا تتوزع على نمط غير متزن وغير متناسق مع مكونات البيئة الطبيعة المتكونة من الهواء و الماء و البر، فالبيئة الهوائية على سبيل المثال و ما تشمل من غلاف جوي وفضاء خارجي، يجب أن تعنى باهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية لأنها تتعرض لخطري التلوث و الاستنزاف بمستوى لا يقل على باقي الأوساط الطبيعة للبيئة الأم.

4- على المنظمات غير الحكومية أن تتمتع ببرامج عمل يساير تحديات البيئة الدولية ويخدمها، ويجب عليها من حين لآخر ان تقوم بتحديث برامجها على نمط لا يتعارض والأهداف المسطرة للمنظمة أو للقوانين الوطنية أو الدولية.

ثانياً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية

1 على المنظمات غير الحكومية أن تنتبه إلى أن مصادر التمويل الأجنبية قد تشكل خطرا على مصداقيتها وشفافيتها، ويجب عليها بالمقابل ألا تتكل عليها بشكل رسمي ودائم، وعليها أن تقوي مصادر تمويلها من مصادرها الذاتية و إن كانت رمزية في الغالب.

2- على الجهات الحكومية والرسمية أن لا تتذرع بالتمويل الأجنبي كذريعة للتضييق على عمل المنظمات غير الحكومية مثلما يحدث في الدول النامية، وإنما يجب مراقبة تسيير هذه

المساعدات ومدى استغلالها في برامج المنظمات الدولية غير الحكومية المعلنة. 3- على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تنوع من مصادر دخلها حتى لا تقع في تبعية الجهات الأجنبية التي قد تتغلغل في مناهج عملها، وذلك بشرط أن لا تتنافى هذه المصادر مع مبدئي " المجانية والطوعية و اللذان يعتبران من أهم سمات المنظمات الدولية غير الحكومية. 4- يجب على الدول والحكومات أن تقتنع بأن المنظمات الدولية غير الحكومية ليست خصما لها، وإنما هي شريك إستراتيجي ولا تنازعها في السيادة و الحكم، ويجب عليها أن تتعامل معها وفقا للقانون و أن تتخلى كل الدوائر الحكومية على الأساليب المتبطة لعمل هذه الفواعل الدولية كالبيروقراطية و التهميش و فرض الغرامات وغيرها.

ثالثاً : فيما يتعلق بالآليات المتخذة لتنفيذ برامج المنظمات غير الحكومية

1- يجب على المنظمات غير الحكومية خاصة البيئية منها، أن تؤمن بأن أنجع آلية الحماية البيئة هي فكرة التعاون والاتحاد مابين كل هذه المنظمات و إن اختلف أسلوب عملها أو موقع نشاطها والإيديولوجية التي تتبناها. 2- ضرورة العمل بالأساليب السلمية في المطالبة باحترام التشريعات الدولية البيئة التي تعنى بحماية البيئة، وعدم اللجوء إلى الأساليب المضادة إلا في الحالات الحرجة جدا، والتي تشكل تهديدا حقيقيا على الإنسان والبيئة على وجه التخصيص.

3- يجب توظيف الآليات التي تتبناها المنظمات الدولية غير حكومية وفق البيئة التي تنشط فيها، ويجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأنظمة السياسية والأعراف والقيم التي تسود المجتمعات قبل اللجوء إلى أسلوب معين للمطالبة بحقوقها التي تناضل من أجلها.

4- تحديث ومراجعة وتقييم الآليات التي بها تفرض المنظمات الدولية غير الحكومية إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية أمر وجوبي ولازم، وعلى المنظمات الدولية غير الحكومية أن تساير جميع المستجدات وتستغل التكنولوجية الحديثة و الكادر البشري من أجل إبقاء تلك الآليات على مستوى فعال و مؤثر.

رابعاً: فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء لفرض إحترام التشريعات البيئية

1- يجب إعطاء حقوق التقاضي للمنظمات الدولية غير الحكومية على مستوى كل المحاكم الدولية، وهذا كمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية.

2 - إدراج هذه الحقوق القضائية في بنود الاتفاقية الدولية البيئية ورفض تحفظ الدول فيما يتعلق بحقوق المنظمات الدولية غير الحكومية في تحريك الدعاوى القضائية ضد كل اعتداء على البيئة.

3- إقناع الدول عبر القنوات القانونية بضرورة تكييف تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية البيئة خاصة فيما يتعلق بحقوق المنظمات الدولية غير الحكومية في اللجوء إلى القضاء الوطني أو الدولي فيما يخص القضايا البيئية.

4- مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية في توثيق الاعتداءات ورصد الجرائم البيئية وعدم الوقوف ضدها أو إعاقتها هدرا لحقوق الأفراد و البيئة معا

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قران الكريم

سورة يوسف، الآية 56

سورة الحشر، الآية 09

الكتب

الكتب العامة

1. ابراهيم سيد أحمد، حماية البيئة من التلوث المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 2011،
2. ابن منظور، لسان العرب، ج 2، طبعة ،1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، عمر سعد الله معجم في القانون الدولي المعاصر، طبعة 1 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
3. أحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985/1986.
4. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية طبعة 1 مطابع جامعة الملك سعود، 1996
5. أشرف توفيق شمس الدين الحماية الجنائية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة 2012
6. تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003،
7. سعيد سعد عبد السلام، مشكلة" تعويض أضرار البيئة التكنولوجية، دار النهضة، القاهرة، لسنة 2003
8. صلاح الدين عامر، حماية البيئة إبان النزاعات المسلحة في البحار المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 49، 1993
9. عبد الله ذنون الصواف دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014

10. عمر سعد الله المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

11. فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوت، نشر مشترك للمؤلف ودار الأمل تيزي وزو الجزائر، طبعة 2003

12. فهمي حسين الأمين، تلوت الهواء مصادره أخطاره عالجه الرياض دار العلوم 1984

13. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، لسنة 1994

14. محمد خالد جمال رستم التنظيم القانوني للبيئة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006

15. محمد رايح البيئة المنسية مشاكل البيئة في الجزائر غداة الألفية الثالثة، مطبعة ،مرنيور، الجزائر، لسنة 1999

16. معمر رتيب محمد عبد الحافظ القانون الدولي للبيئة، وظاهرة التلوت خطوة للإلمام بحماية البيئة من التلوت، دار الكتب القانونية، مصر

17. وائل أحمد محمد علام، المركز الدولي للمنظمات الغير حكومية للأمم المتحدة ، دار النهضة القاهرة، مصر، 2001،

18. وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014

19. يوسف حجيم الطائي ،وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار البازوري، عمان، الأردن، لسنة 2009

الكتبة المتخصصة

1. [1]– ممدوح خليل البحر، المسؤولية عن الإضرار البيئية ، دراسة مقارنة مجلة دراسات العلوم الشرعية والقانونية، المجلد 31العدد 03، 2004،

2. ابراهيم سيد أحمد، حماية البيئة من التلوث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011
3. أحمد عبد الكريم سلامة طبعة ،1، قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية القاهرة، مصر، 1996
4. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود السعودية، لسنة 1997،
5. إسماعيل سراج حتى تصبح التنمية المستدامة"، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1993
6. جمعة طه عبد العالي الحماية الدولية للنبات كعنصر من عناصر البيئة (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2002
7. خالد العراقي، البيئة، تلوتها، وحمايتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص
8. ردار فتحي البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل تيزي وزو الجزائر، لسنة 2006،
9. سامي محمد عبد الحميد أصول القانون الدولي العام، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، دون سنة،

10. سلافة دارق عبد الكريم شعلان الحماية الدولية للبيئة ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، طبعة 1، 2010
11. عارف مخلف صالح الحماية الإدارية البيئية، دار البازوري، عمان، الأردن، لسنة 2007
12. عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002
13. العشاوي صباح ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، طبعة ،1 ، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، 2010، ص 447.
14. فهيمة شرف الدين دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، الأمم المتحدة، نيورك، 2003

15. محمد صالح الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، لسنة 2002

16. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة، القاهرة، طبعة 1988

17. منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة 1994

18. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار إدارة البيئة، نظم ومتطلبات ISO14000 ، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، لسنة 2007

19. وائل أحمد محمد علاق، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية للأمم المتحدة، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2002،

20. وديع طوروس الاقتصاد السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طبعة 1 ، طرابلس ، لبنان، 2010

21. وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر – دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014،

22. يسري مصطفى دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2002

المذكرات والرسائل

1. سعيدان شبحة، الاعتراف بحق الإنسان في البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تزي وزو، الجزائر، 2000
2. وافي حاجة المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، المؤرخة في 17 يونيو 2015،
3. شنوف بدر، محاضرات في مقياس المنظمات غير الحكومية والبيئة، جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014 .

4. الدين دعاس أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011
5. يوهتفل زوليخة دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007،
6. محمد حميداني، الجزاءات المدنية ودورها في حماية البيئة، نحو نظرية عامة لمسؤولية بيئية في إطار قانوني بيئي مستقل، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة باجي مختار، عنابة، لسنة 2013،
7. رفعت محمد رفعت البيسوني، الحماية القانونية للبيئة المصرية من أضرار التلوث (رسالة دكتوراه، كلية الحقوف والعلوم السياسية، جامعة عين شمس مصر ، 2006
8. حجين سفيان، دور المنظمات الدولية غير حكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس 2013/2014
9. واعلى جمال الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) ، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2009
10. قايدي سامية التجارة الدولية والبيئة رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ميلود معمري تزي وزو 2009/2010
11. المال صافية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، شهادة دكتوراه في العلوم جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013،
12. عدنان كاظم جبار الشيباني خالد جاسم محمد الحجيمي، المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في قوة الدولة، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى العدد 02، المجلد 12 2019،
13. محمد قاسمي، الآليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين ، دباغين، سطيف 2، ، 2015-2016،

14. وافي حاجة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، مذكرة ماجستير قانون دولي وعلاقات سياسية دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2014)
15. عكروم عادل حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد الثاني عشر ،
16. محمد بلفضل، القانون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة السانيا، وهران، 2006-2007
17. حميد علي منصر الشرجي المشكلات المعاصرة في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الأساسية، مجلة الدراسات العليا، كلية التربية جامعة النيلين (السودان)، (مج(8) العدد الثاني والثلاثون، 2017
18. بركات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في الحقوق كلية الحقوق، بودواو، جامعة بومرداس (2005
19. عياد مليكة دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،2003/2002
20. وافي حاجة جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا شهادة ماجستير في القانون، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2013/2014
21. حورية سويقي آليات حماية البيئة مسؤولية الشركة الأم عن الأضرار البيئية التي تسببها شركاتها التابعة في ظل تجمع الشركات)، ملتقى دولي ،طرابلس ،لبنان، 26-27/12/2017
22. كموخ إيمان الهيئات الدولية والوطنية لحماية البيئة، مذكرة ماستر ،حقوق كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014)،
23. قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، (رسالة دكتوراه في العلوم القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2002،

24. الأعرج سمير، تغطية وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا، بين الآليات الرسمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون جامعة الجزائر 1، 2011/2012)،

25. طوير كمال دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة ماجستير، في القانون العام، تخصص البيئة والعمران كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة 2015/2016)،

26. كات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو 2013/2014)،

27. كرومي نور الدين الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة مولاي الطاهر، 2015–2016

28. مونة مقلاتي، إشكالية التدهور البيئي محاولة للفهم والمعالجة القانونية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، قالمة، جانفي 2018

29. أم بودمان، حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مقال منشور في مجلة حقوق الإنسان المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

30. عجلان العياشي تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07 و 08 أفريل 2008.

قوانين والمراسيم التشريعية

القانون 03–10 المؤرخ في 19/07/2003 ، يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، ج، ر، العدد 43، المؤرخ في 20/07/2003.

القانون رقم 20–14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق ل 24 فبراير 2014 يتضمن قانون المناجم، ج،ر، العدد 18، 30 مارس 2014.

القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ، عند ،43، المؤرخ في 20 جويلية 2003

القانون 04/07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد، ج، ر، العدد 51، بتاريخ 15/08/2004

القرارات

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 288ب، الدورة العاشرة، 1950.

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 1296/ 34، في 23 مايو 1968

المواقع الالكترونية

احسين بهاز بقسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الأحد، 17/03/2024 ، 18:15

ar.facebook.com/AlaslamWalqanwn/posts/515383928509866

https://ar15/04/2024، 10:34 -

.http://www.greenpeace.org/arabic/about08/05/2024، 01:17/

http://www.greenpeace.org/arabic/about/ 08/03/ 2024، 01:17

http://www.greenpeace.org/arabic/about/. 01:25 08/03/2024

غرين بيس هيكل وتنظيم منظمة السلام الأخضر، 15 أبريل 2024، متوفر على الموقع

www.greenpeace.org

المراجع باللغة الأجنبية

Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement, Jor f n° 29 du 3 février 1995

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار العام للمنظمات غير الحكومية و حماية البيئة في القانون الدولي.....06

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية 07

المطلب الأول : مفهوم المنظمات غير الحكومية.....07

الفرع الأول تعريف المنظمات غير الحكومية.....08

الفرع الثاني : خصائص المنظمات غير الحكومية 10

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية و الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية..12

الفرع الاول: نشأة و تطور المنظمات غير الحكومية تاريخيا.....12

الفرع الثاني:أسس و مبادئ المنظمات غير الحكومية 14

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لحماية البيئة و القانون الدولي للبيئة 22

المطلب الأول : مفهوم البيئة.....22

الفرع الأول : تعريف وعناصر البيئة 23

الفرع الثاني : مشكلة البيئة 28

المطلب الثاني : مفهوم القانون الدولي لحماية البيئة.....35

الفرع الأول تعريف القانون الدولي للبيئة 35

الفرع الثاني : خصائص القانون الدولي للبيئة.....39

الفصل الثاني : إشكالية حماية البيئة في القانون الدولي 43

المبحث الأول: مساعي المنظمات غير الحكومية في المفاعل الدولية.....44

المطلب الاول: جهود المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية..... 44

الفرع الاول: اعداد و تجسيد الاتفاقيات الدولية..... 45

الفرع الثاني: مساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقيات الدولية..... 49

المطلب الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية 52

الفرع الاول: المشاركة في المؤتمرات الدولية..... 52

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية..... 55

المبحث الثاني :الدور الميداني للمنظمات غير الحكومية 60

المطلب الاول: الدور الفردي لمنظمة السلام الاخضر 60

الفرع الأول : مفهوم منظمة السلام الاخضر:..... 60

الفرع الثاني : انجازات منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة 63

المطلب الثاني: أساليب تفعيل حماية البيئة 68

الفرع الأول : الأساليب السلمية لتفعيل الحماية البيئية..... 68

الفرع الثاني : أساليب المواجهة لتفعيل حماية البيئية..... 74

خاتمة 82

قائمة المراجع 88

مـلخص مذكرة الماستر

تهدف الدراسة إلى البحث دور المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية في مجال حماية البيئة، حيث تكتسي أهمية بالغة في الواقع فهي تتطلب إجراء الكثير من دراسات وأبحاث وتجارب التي تكلف الكثير من النفقات وربما يصعب على الدولة بمفردها القيام بها. فإن الخبرة العلمية والفنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الحماية لا تتوفر للكثير من الدول لدا يمكن من خلال التعاون الدولي لإتاحة الفرص لتبادل المعلومات والمجالات.

الكلمات المفتاحية :

1/ المنظمات الدولية 2 / حماية البيئة 3/ البيئة.4/ جهود الدولية

Abstract of The master thesis

The study aims to examine the role of international governmental and non-governmental organizations in the field of environmental protection, as it is of great importance in reality as it requires conducting many studies, research and experiments that cost a lot of expenses and may be difficult for the state alone to carry out. The scientific and technical expertise necessary to achieve such protection is not available to many countries, so this is possible through international cooperation to provide opportunities to exchange information and fields.

key words :

1/ International organizations 2/ Environmental protection 3/ The environment. 4/ International efforts